

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٦٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد وليد دودش (تونس)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-22822(A)



* 1 8 2 2 8 2 2 *

الرئيس: أرحب بالجميع، وأعلن افتتاح الجلسة ١٤٦٣ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، اسمحوا لي في البداية أن أشكر سعادة السفير حسام آلا، الرئيس السابق للمؤتمر، على ما بذله من مجهودات خلال رئاسته للمؤتمر من أجل صياغة برنامج عمل. اسمحوا لي أيضاً باسم المؤتمر وباسم الوفد التونسي أن أرحب بزملائنا الجدد، سعادة السفير عمر زنيبر الممثل الدائم للمملكة المغربية بجنيف، وسعادة السفير كارلوس ماريو فورادوري الممثل الدائم للأرجنتين لدى مؤتمر نزع السلاح، وسعادة السفيرة السيدة رافيزا لاشي الممثلة الدائمة لألبانيا، التي تشارك في أشغالنا بصفة ممثلة لدولة غير عضو. وأود أن أعبر للسفراء الثلاثة الجدد عن سعادتنا بوجودهم بيننا، متمنياً لهم التوفيق في مهامهم.

أما فيما يتعلق بأشغالنا، فيجب أن أعبر عن الأسف لعدم تمكننا إلى حد الآن من اعتماد برنامج عمل رغم الجهود المحمودة التي بذلتها الرئاسة السابقة خلال هذه السنة. إلا أننا سنواصل العمل مع كل الوفود لبلوغ هذا الهدف، كما أننا نعتزم مواصلة العمل مع المنسقين للهيئات الفرعية الخمس لتحقيق التقدم المطلوب في أشغالنا. واسمحوا لي الآن أن أقدم بياناً بمناسبة هذه الجلسة الأولى في إطار الرئاسة التونسية.

أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة، يسعدني أن أتولى اليوم باسم الجمهورية التونسية الرئاسة الدورية لمؤتمر نزع السلاح. إن تونس تُثبّن عالياً هذا التكليف، وتطمح إلى تحقيق مساهمة بناءة وفاعلة خلال هذه الرئاسة، وذلك باعتبار ما لديها من حرص على الارتقاء بالجهود المتعددة الأطراف إلى أعلى درجات الفاعلية والنجاعة ولا سيما في مجال حفظ الأمن والسلام الدوليين، وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم في تحقيق نزع السلاح وحظر كل أسلحة الدمار الشامل. وإن ذلك ينبع من اقتناع ثابت لدى الدولة التونسية بأهمية الاقتداء بمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة القائمة على الالتزام بالشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتدعيم التعاون بين الدول لمواجهة مختلف التحديات المشتركة. وقد دعت تونس في هذا الإطار الجهود الرامية إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح وإنهاء حالة الجمود التي يعيشها منذ ما يقارب العقدين من الزمن، باعتباره الفضاء الوحيد المتعدد الأطراف المخصص لمفاوضات نزع السلاح طبقاً للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن من الضروري اليوم العمل على مضاعفة الجهود لخلق دينامية جديدة داخل هذا الهيكل وفقاً لما تتضمنه ولايته وقراراته لضمان استئناف أعماله على أسس واعدة.

أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة، تأتي الرئاسة التونسية مع انطلاق الثلث الأخير من أشغال المؤتمر لهذه السنة، مع ما يمنحه هذا التوقيت من تطلّع إلى تحقيق تقدم ملموس في أشغالنا. وقد سجلنا بكل ارتياح ما تحقق من تقدم هام على مستوى أشغال المؤتمر لهذه السنة والذي جسده اعتماد المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 و CD/2126، اللذين مكّنا من إنشاء الهيئات الفرعية الخمس بشأن المسائل الموضوعية المتصلة بمجدول أعمال المؤتمر، التي نتابع سير أشغالها بكل اهتمام.

ولا يفوتني في هذا الإطار أن أشيد بالدور الحثيث والفاعل لكل من الرئاسة السابقة التي أمّنها كل من سفراء سري لانكا والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية. وإني أثمن كل ما بذلوه من مجهودات مكّنت من خلق دينامية جديدة في معالجة مسائل نزع السلاح المطروحة أمامنا.

وإني أعتزم خلال رئاستي تثبيت احترام قاعدة الاستمرارية فيما يتعلق بقرارات المؤتمر، كما أنني أعتزم، بالتوازي مع مواصلة الهيئات الفرعية لأعمالها، الاضطلاع بمهامي طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر الذي ينص على بحث الرئاسة لإمكانية إعداد برنامج عمل، وأود لهذا الغرض إجراء المشاورات اللازمة بشكل شفاف للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه من تقدم في أعمالنا، والوقوف على مستوى نضج عدد من المسائل المتصلة بمجدول أعمال المؤتمر قصد التوصل إلى التوافق والشروع في المفاوضات بشأنها.

أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة، في سياق المجهودات المبذولة حالياً في إطار أشغال مختلف الهيئات الفرعية، وحرصاً مني على تعميق الحوار والتشاور حول مسائل نزع السلاح، أود أن أحيلكم إلى المبادرة التي قام بها مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والمتمثلة في المساهمة التي صدرت، منذ بضعة أسابيع، تحت عنوان "خطة لنزع السلاح"، وتتيح فرصة هامة يتعين استثمارها والتفاعل معها. وعلى هذا الأساس، فإنني أدعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء آرائهم وتقديم مساهماتهم بالنظر إلى ما تضمنته مساهمة الأمين العام للأمم المتحدة من توصيات وتصورات هامة حول مسائل نزع السلاح. وإني أؤكد أن الهدف من النقاش الذي أود أن يتم إجراؤه بخصوص هذا الموضوع هو تعميق المناقشات واستكشاف سبل جديدة وخلاقة لتعزيز الدينامية التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح حالياً في إطار أعمال هيئاته الفرعية. وإلى جانب ذلك، أعتزم أن أجري مشاورات مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول خطة الأمين العام للأمم المتحدة، وأرجو أن أستمع إلى آرائكم وما يمكن أن تقدموه من تفاعل مع محتوى هذه الخطة بما يخدم ما نعمل من أجله جميعاً وهو تحقيق التقدم في معالجة مسائل نزع السلاح. وإضافة إلى ذلك، وبهدف توسيع دائرة مناقشة مسائل نزع السلاح، أريد أن أعلمكم أن أمانة مؤتمر نزع السلاح تعتزم فسخ المجال للمجتمع المدني لإبداء رأيه في هذه المسائل، وأعتبر أن هذه المشاورات بين مكونات المجتمع المدني جديدة بالاهتمام وتستحق أن يُستمع إليها. وستقوم أمانة مؤتمر نزع السلاح بتنظيم هذه المشاورات، وسيتم تحديد تاريخ إجرائها وإعلامكم مسبقاً بكل الجوانب التنظيمية. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المشاورات بين مكونات المجتمع المدني سيتم إجراؤها خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن كامل استعدادي للتعاون مع كل الدول الأعضاء معوّلاً على تعاونكم مع الرئاسة، وأتطلع إلى تفاعلكم الإيجابي من أجل تحقيق المساهمة المنشودة لإثراء وتنشيط أشغال مؤتمر نزع السلاح. وشكراً على استماعكم.

اسمحوا لي الآن بالتحول إلى اللغة الفرنسية باعتبارها إحدى لغتي العمل في الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

وفقاً لما أعلنته بالأمس لمنسقي المجموعات الإقليمية، يسرنا أن نستقبل سعادة السيدة كنايسل، وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا. ولذا سأعلق الجلسة لبضع دقائق كي يتسنى للوزيرة الانضمام إلينا.

عُُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الزملاء الأفاضل، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيدة كنايسل، وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، التي انضمت إلينا الآن. صاحبة السعادة، أرحب بقدمكم إلى مؤتمر نزع السلاح، ويسعدنا انضمامكم إلينا. والكلمة لكم.

السيدة كنايسل (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم هنا في مؤتمر نزع السلاح. ومع أنه لم يسبق لي العمل في مضمار نزع السلاح، فإنني أعرف جنيف معرفة تامة، فقد ترددت عليها عدة مرات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. ومع أن فيينا بما أيضاً مقر من مقار الأمم المتحدة، وأنا نحاول بكل جهدنا الترويج له، فإن الأمانة تقتضي أن أقر بأن هذا المبنى أفضل بكثير. فهو ببساطة يُشعُّ جواً لا يمكن تشمُّه في المباني الأحدث عهداً. ولذا يُمتعني جداً أن أعود إلى هذا المكان وأن أخطب هذا الجمع الموقر.

بادئ ذي بدء، أود أن أوضح بإيجاز أنني تركت الخدمة في سلك الشؤون الخارجية منذ نحو ٢٠ عاماً، وكانت مفاجأة كبيرة أن أعود إليه في منصب وزير. وجاء تركي لهذا المجال بعد أن أنعمت النظر في جوانب شتى، أحدها أنني أدركت أنني بلا جدال لا أتمتع بما يلزم من الصبر لممارسة العمل الدبلوماسي. وأنا أبجل بالغ التبجيل ما تتحلون به من الصبر والمثابرة بقدر يمكنكم من خوض غمار هذه الدورات الطويلة، والعمل على النصوص، فضلاً عن مساعدكم في الأوراق الخلفية. وأود أن أعيد هنا مقولة استعملتها مراراً طيلة الأسابيع الماضية، وهي مقتبسة من جان - إيف كلاين. ولا أعرف إن كان أي أحد في هذه القاعة يمكن أن يتذكر هذا الشخص الذي جاء من الألزاس وقضى حياته الوظيفية في السلك العسكري في قوات الولايات المتحدة. وقد التقيته منذ نحو ١٥ أو ٢٠ عاماً، في مؤتمر عُقد في كلية الدفاع في فيينا، وفي غضون ذلك قال لي: "في مجال الدبلوماسية الوقائية الناجحة، لا ينال المرء إطلاقاً وسام 'البسالة في الميدان' لأن وفاته لا يعرف بها أحد". فالدبلوماسية الوقائية الناجحة، أو الدبلوماسية الناجحة، هي التي لا يُعرف أبداً من خاضوا غمارها، وكانوا ناشطين فيها، وهم "الأبطال المجهولون"، إذا جاز لي أن أسميهم كذلك، الذين يزاولون التفاوض في الأوراق الخلفية.

ومن المقومات البالغة الأهمية للدبلوماسية، حسب فهمي لها، عنصر حُسن التقدير. وأنا لست من أنصار الدبلوماسية العلنية، ولم أكن كذلك مطلقاً. وأعتقد أن المرء إن كان يريد حقاً أن ينجز شيئاً ما، ينبغي أن يحرص على القيام به خلف أبواب مغلقة. فنحن بحاجة، كما يقول المثل القديم، إلى "عهود علنية، يتم التوصل إليها سراً" - وأظن أن هذا الوصف صُلِّح بعد الحرب العالمية الأولى، عندما كان يدور نقاش كبير بشأن الدبلوماسية السرية. نعم، نحتاج إلى عهود علنية يتم التوصل إليها سراً، لا أن يحدث ذلك دائماً في دائرة العلن، لأنه يلزم أحياناً أن يكون التواصل مغلقاً لا تتنازعه على مدار الساعة قوى شتى، سواء أكانت هذه من وسائط الإعلام أم من غيرها. ومناطق الأمر كله هو العمل المدعوم بحسن التقدير بعيداً عن الأضواء ثم التوصل إلى ناتج مؤثر بحق. ولذا أود قبل كل شيء أن تسمحوا لي بالإعراب عن صادق احترامي لما تتحلون به من الصبر، لأني أعلم أنني مفتقرة جداً إلى هذه الخصلة، ولأني هجرت الدبلوماسية لأسباب منها إدراكي أنني لا أتمتع بما تتحلون به من الصبر في هذا المنتدى. وسأبدأ الآن استعمال النص الذي أعدته سلفاً لهذا الخطاب.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر للسفير دودش، والأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، ولكم جميعاً، أيها الزملاء الأفاضل، على حضوركم هنا اليوم.

إن ما نشهده من فرار للمدنيين من مدتهم تحت وطأة القصف بالقنابل، ومن الارتداد مرة أخرى إلى استعمال الأسلحة الكيميائية، ومن تهديدات باستعمال الأسلحة النووية، يُصيرنا في كل يوم بأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أمور لا غنى عنها للأمن العالمي. والمشاكل العالمية لا يمكن حلها بحلول انفرادية. ولا عوض عن النظام العالمي المستند إلى قواعد محددة لكي ينعم هذا العالم الذي تسوده العولمة بالسلام والرخاء. ونهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية نهج مفيد لتحقيق الأمن الجماعي، وهو بالتالي مفيد لنا جميعاً. والنظر إلى العالم يؤكد لنا يقيناً أن الحاجة ماسة إلى هذا النهج. ولذا لا يزال نزع السلاح المتعدد الأطراف يشكل منذ أمد بعيد إحدى أولويات السياسة الخارجية للنمسا.

ونحن نتحدث في حالات متعددة عن نهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية، وأود أن أخص بالذكر في هذا السياق عقداً محدداً جداً، ألا وهو خطة العمل الشاملة المشتركة، أي الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. والأمر لا يقتصر على موضوع تحديد الأسلحة، أو منع حدوث سباق للتسلح النووي، بل يتعلق أيضاً بالأهمية الهائلة لمصادقية المبدأ القديم الذي تتجسد فيه ماهية القانون ذاته، وهو أن "العقد شريعة المتعاقدين". وهذا هو قوام الأمر كله، أي أن نظل جديرين بالثقة ومنتعنين بالمصادقية فيما يتعلق بالعقود التي نبرمها. وأعتقد أن ما هو على المحك الآن فيما يخص تلك المعاهدة تحديداً ليس مجرد دور هذه الجهة أو تلك من الجهات الفاعلة المختلفة، إذ إن الأمر برمته يتعلق بالحفاظ على المصادقية والجدارة بالثقة فيما يتعلق بما يكون المرء قد وقّع عليه.

ومؤتمر نزع السلاح يعالج عديداً من هذه المسائل الملحة. وإنه ليشرفني أن أخطبكم في هذا المؤتمر، مؤكدة بذلك التزام النمسا الراسخ بهذه الهيئة الموقرة التي أنشئت للتفاوض على معاهدات نزع السلاح. وقد حان الوقت لأن تعود هذه الهيئة إلى الاضطلاع بهذه المهمة، للتصدي للوضع المريع السائد حالياً.

وعلى غرار ما لاحظته الأمين العام للأمم المتحدة بعين القلق في خطته الجديدة الهامة لنزع السلاح، نشهد حالياً تزايداً في التسلح في عديد من أنحاء العالم. ويكفي بهذا الخصوص أن ننظر إلى ما حدث من ازدياد في الإنفاق العسكري العالمي وصل به إلى مثلي ما كان عليه عند انتهاء الحرب الباردة. وكلما زادت الأموال المستثمرة في الأسلحة، يتناقص ما يتبقى من الأموال للمجالات الأساسية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما ينجم عن ذلك من فقر وقلق اجتماعية، فضلاً عن أنه شر في حد ذاته، يقوض الأمن. وهذا يدفع الدول إلى تكديس المزيد من الأسلحة، مما يشيع مزيداً من انعدام الثقة ويدفع إلى نشوب الصراعات. وهذا يُوقع العالم في إसार حلقة مفرغة.

فها هي الأسلحة النووية، التي تهدد وجودنا ذاته، يتواصل الاضطلاع ببرامج لتحديثها، مما أدى إلى نشوء سباق جديد للتسلح، ونشوب المزيد من التوترات، واشتداد المخاطر علينا جميعاً. إن العواقب الإنسانية الكارثية لتفجير أي سلاح نووي، سواء كان ذلك ناجماً عن حادث أو عن قصد أو عن خطأ في التقدير، تبين أن هذه الأسلحة لا يمكن أن تكون وسيلة لتوفير الأمن.

وإدراكاً لجسامة الآثار التي تنفرد بها الأسلحة النووية من حيث ما تنطوي عليه من أخطار وما ينجم عنها من دمار وما تحدّثه من تقويض للاستقرار، أنشأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي اعتُمدت منذ ٥٠ عاماً، التزاماً قانونياً بشأن نزع السلاح النووي، بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والنمسا ملتزمة التزاماً تاماً بهذا الهدف الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالمعاهدة ككل، التي هي حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهدفنا في الوقت الراهن هو المساهمة في إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بمنع الانتشار، من المؤكد أن المعاهدة قد أفادتنا جميعاً بقدر جيد في المساعدة على كبح الانتشار الجامح للأسلحة النووية. وبدونها كان العالم سيصير أشد خطورة. ومن المؤسف أن إحدى الدول، وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انسحبت من هذا الاتفاق التاريخي، وعمدت إلى استحداث أسلحة نووية وتجربتها، مما أدى إلى تصعيد خطر في الوضع. وقد أدانت النمسا هذه التجارب، وكذلك تجارب القذائف. واليوم، أُعرب عن الترحيب باجتماع القمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وبناء على النتائج الإيجابية لهذا الاجتماع التاريخي، يُرجى أن تؤدي الجهود الدبلوماسية المقبلة إلى نزع السلاح النووي وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

إن ادعاء بعض الدول أنها تحتاج إلى الأسلحة النووية لتحقيق أمنها سيؤدي دائماً إلى تحفيز الرغبة لدى دول أخرى في حيازة مثلها. وهذا يبين الترابط الوثيق بين الركيزتين اللتين تقوم عليهما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهما عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن المؤسف أنه إذا لم يحدث تقدم حاسم صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يمكن أن تحقيق بنا من جديد أزمات انتشار من قبيل الأزمة الأخيرة المتعلقة ببرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال العالم يواجه عدداً من الحالات الخطيرة التي توجد ضمن أطرافها دول حائزة للأسلحة النووية. والواقع أن أيّاً من هذه الحالات يمكن أن تتصاعد في أي وقت إلى مستوى الكارثة النووية. والسبيل الوحيد المؤدي إلى محو هذا الخطر غير المقبول هو التخلص من الأسلحة النووية تماماً، أو كما قالها مرّة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي - مون: "لا يوجد شيء اسمه يد مأمونة على حيازة السلاح الخطأ".

السيد الرئيس، هنا في جنيف، قامت هذه الهيئة بصوغ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الممثلة هنا التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة الهامة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، كي يتسنى للمعاهدة بعد طول انتظار أن تدخل حيز التنفيذ.

وأود أن أشيد بما أحرز في الماضي من تقدم في مجال نزع السلاح النووي، ومن ذلك مثلاً إتمام التخفيضات في شباط/فبراير الماضي بموجب المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وأناشد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أن يمددا هذه المعاهدة وأن يشرعا في التفاوض على إجراء مزيد من التخفيضات.

إن ما زال موجوداً اليوم من أسلحة نووية يناهز عددها ١٤ ٥٠٠ سلاح نووي كاف لمحو البشرية من على وجه الأرض عدة مرات. وأتذكر بوضوح شديد أنني كنت في سن الخامسة

عشرة أو السادسة عشرة عندما صادفتني للمرة الأولى كلمة "MAD" وهي الاسم الانكليزي المختصر لعبارة "التدمير المؤكد على نحو متبادل". وما تعنيه هذه العبارة كان له أثر كبير في تشكيل وعيي، وشدّد من ذلك بطبيعة الحال ترادفها الشكلي مع كلمة "mad" (ومعناها بالعربية "مجنون"). وأتذكر أيضاً أننا، في التسعينات، كنا جميعاً نتصور أننا مشرفون على بداية فصل تاريخي جديد في مجال القانون الدولي. وأنا أشعر أحياناً بالرتاء للطلاب الذين درّست لهم على مدار العشرين عاماً الماضية لأنهم لم يشهدوا ولم يعيشوا المناخ الذي كنا فيه في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وخالجتنا فيه فكرة أن شيئاً جديداً ما يلوح في الأفق. وكان لدينا من الأسباب المنطقية ما يدعونا إلى الثقة بذلك. ولكنني منذ أن انخرطت في سلك التدريس، صار يخالجي شعور بعدم الارتياح لأن طلابي ممن هم في أوائل العشرينات لا يتلقون مني ما يث فيهم أي قدر معقول من الثقة.

ولذا أعتقد أن هذه الحقائق التي نواجهها - وتجاهونها أنتم في مفاوضاتكم - تؤكد على وجه القطع حاجتنا إلى أن نبدأ بداية جديدة هنا، لأن خطر الحرب النووية محيط بنا ولأن الآثار الإنسانية غير المقبولة التي ستجلبها تبدو اليوم أشد حدة مما كانت عليه في زمن الحرب الباردة، الذي شببت فيه عن الطوق وتشكّل فيه وعيي، كما قلت، بعبارة "التدمير المؤكد على نحو متبادل". فالحالة اليوم أصبحت أسوأ بكثير من حيث الأعداد.

وفي الوقت الراهن، ازداد عدد الجهات الفاعلة الحائزة للأسلحة النووية، وأصبح التفاعل فيما بين هذه الجهات يجري في بيئة دولية صارت أشد تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ بها مما يجعلها مفعمة بقدر أكبر من المخاطر الأمنية. ولا شك في أننا جميعاً على دراية بالمصطلحات العديدة للظاهرة التي تحدث للدول المهشة والدول المنهارة. ففي السبعينات، كنا نسميها البلقنة، وبعد ذلك استعملنا مصطلح اللبنة، والآن نتكلم عن العزقة والصوملة وهلم جراً. وكلها ينتهي دائماً إلى نمط واحد يتمثل في زوال هيكل الدولة الفاعلة وبالتالي اختفاء الجهات الفاعلة المتناظرة. وهذا أمر يعوق بقدر كبير العاملين بجد على تحقيق نزع السلاح، بل وغيرهم ممن يناضلون لتوفير الإغاثة الإنسانية بوجه عام.

وإزاء هذه الخلفية المكفهرة، هناك بصيص من الأمل؛ ويتمثل هذا الأمل في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذا الاتفاق التاريخي، الذي اعتمد في العام الماضي، يبعث إشارة قوية مؤداها أن الأغلبية الساحقة من دول العالم لا تريد القبول بعد الآن بالوضع النووي الراهن الحافل بالأخطار. وأخيراً، بفضل هذا الصك، أصبح أبشع سلاح من أسلحة الدمار الشامل محظوراً، تماماً مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وأنا أشعر بالفخر إذ أقول إن النمسا كانت في صدارة الحركة الدولية الواسعة التي أثمرت هذه المعاهدة. وتتسق المعاهدة الجديدة اتساقاً تاماً مع النظام الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. فهي، على وجه التحديد، تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنه لا غنى عنها لتحقيق التنفيذ التام للمادة السادسة من هذه المعاهدة. وقد أودعت النمسا صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أيار/مايو من هذا العام، وأدعو جميع الدول الممثلة هنا إلى أن تنضم إلى جماعة الدول المتزايدة الموقعة عليها، وإلى أن تصدق عليها.

إنني أتكلم هنا بينما تنعقد في لاهاي الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويساورني قلق بالغ إزاء استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا،

وكذلك في أماكن أخرى، وهو ما تدينه النمسا إدانة تامة وبلا أي تحفظ. فأني فعل من هذا القبيل يشكل انتهاكاً جسيماً للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي هي إنجاز هام آخر من إنجازات مؤتمر نزع السلاح إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكنها بالفعل أن تُبين ما هي المادة الكيميائية التي استُعملت في أي انتهاك ما. ولكن، فيما عدا ذلك، يتعين أن تقوم بتحديد الجناة آلية محايدة متعددة الأطراف لعزو المسؤولية. ونظراً إلى أن مجلس الأمن لم يمدد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فينبغي أن تنجز هذه المهمة آلية جديدة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وما ينبغي في نهاية المطاف هو إخضاع جميع الجناة للمساءلة. ولذا فإنني أؤيد وأشيد بالمبادرة التي اتخذتها فرنسا لإنهاء إمكانية إفلات المسؤولين عن استعمال الأسلحة الكيميائية من العقاب. وما هو على المحك الآن هو ما إن كنا سنظل على تمسكنا بالمعيار الدولي لمكافحة الأسلحة الكيميائية، بل وتمسكنا، في نهاية المطاف، بالنظام الدولي المستند إلى قواعد محددة.

وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم ملموس في الحد من الآثار البشعة التي تلحقها الأسلحة التقليدية بالمدنيين، ولا سيما عن طريق تنفيذ معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين الهامتين إلى أن تفعل ذلك. وأي شخص قام بزيارة البلدان الخارجة من حروب، سواء في أوروبا أو في غيرها، يعرف الزمن المديد الذي تظل فيه أخطار هذه الأسلحة تطارد المزارعين والأطفال الذاهبين إلى مدارسهم وغيرهم. وهذا كله مما تُخلفه الحروب.

ولا يزال كثير جداً من الناس في جميع أنحاء العالم يقعون ضحايا للأسلحة التقليدية. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في الفرع المعنون "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح" من وثيقته الرائدة المعنونة "ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، هناك شغل خاص في هذا الصدد يتعلق بامتداد الصراعات المسلحة إلى المناطق الحضرية، بما لذلك من آثار مهلكة للمدنيين وموثقة توثيقاً جيداً. وينجم معظم هذه الآثار عن استعمال الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق الأهلة بالسكان. وأنا أشعر بالامتنان لأن هذه المسألة الإنسانية الملحة لا تزال في صدارة أولويات الأمم المتحدة، وكذلك في صدارة أولويات بلدنا. واستعمال القوات المسلحة، وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، للأسلحة المتفجرة في النزاعات في جميع أنحاء العالم تنجم عنه حالياً انتهاكات عديدة وجسيمة للقانون الدولي الإنساني تُزهق أرواح عشرات الآلاف من المدنيين كل عام. وفي سياق عملي المهني السابق، كنت أدرّس القانون الدولي الإنساني، وصُدمت عندما علمت أن نسبة المدنيين بين الضحايا تبلغ ٩٢ في المائة. ولدى استطلاع تغير نسب الضحايا من العسكريين والمدنيين على مدار القرن العشرين، نرى أن الحرب العالمية الأولى كانت لا تزال حرباً بين جيوش؛ وفي الحرب العالمية الثانية، كانت النسبة مختلفة بين الجبهتين الشرقية والغربية. أما اليوم، فقد أصبحت الحرب الحضرية هي الشكل المهيمن: وصار الأمر كله يتعلق بالمدنيين.

ومن ثم فإن ما نحتاجه هو بذل جهود متضافرة من المجتمع الدولي لتعزيز التقيد بالقانون الدولي الإنساني على نحو أكثر صرامة. وهذا لا يعني مجرد التقيد بالمعايير ولا مجرد نشر المعلومات بشأن المسائل الجوهرية، مثل ماهية أسير الحرب أو ماهية حقوق سجناء الحرب. فقد شهدت،

خلال دورات التدريس التي عملت بها، اختفاء الوعي بالمخزّات التي قد نطن أنها ما زالت متقيداً بها فيما بيننا. فهناك تناقص في الوعي بأسس ما يسمى القاسم المشترك الإنساني الذي اتفقنا عليه ذات مرة - وأنا لا أقصد بذلك فقط اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. فهناك أيضاً الوثائق المختلفة المبرمة في مؤتمرات نزع السلاح المنعقدة قبل الحرب العالمية الأولى، بما فيها شرط مارتنز الشهير، الذي ألحق بإعلان سانت بطرسبرغ، المتفق عليه في تسعينات القرن التاسع عشر - ومن المدهش أنه ربما كنا فعلاً في زمن سابق أكثر تقدماً نوعاً ما منا حالياً فيما يتعلق بالقاسم المشترك. وأياً كان الأمر، ستواصل النمسا جهودها الرامية إلى معالجة هذه المسألة، بهدف التوصل إلى إعلان سياسي.

وقد ظلت الحرب على مر التاريخ مرتبطة دائماً ارتباطاً وثيقاً بالابتكار التكنولوجي. ومن الأمثلة الراهنة على هذه العلاقة التعاضدية إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. والمشكلة الرئيسية في هذا التطور الجاري حالياً هي أنه يجعل من الممكن تصميم أسلحة قادرة على انتقاء الخصوم وقتلهم دون أن يوجد بالضرورة فاعل بشري مشارك في هذه العملية. وقبيل المجيء إلى هنا لمخاطبة هذا الجمع الموقر، تحدثت محادثة مهمة جداً مع بعض أعضاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، علمت منها أن هذه الأسلحة تحديداً قد نراها متوافرة بأسعار ميسورة في غضون فترة تتراوح من خمس إلى ثماني سنوات. وهذا الاحتمال يثير مسائل أخلاقية وسياسية وقانونية خطيرة، وعلينا أن نتصرف قبل أن تُطرح منظومات الأسلحة هذه للاستعمال. ولكي يتحقق الامتثال للقانون الدولي الإنساني، يتعين الحفاظ على التحكم البشري الناجع في الوظائف الحرجة لهذه المنظومات، ولا سيما التعرف على الأهداف وانتقاؤها وتطبيق القوة عليها. وحرصاً على ألا تبغتنا في المستقبل القريب تطورات غير مستحبة، تحبذ النمسا التفاوض الآن للتوصل إلى حظر وقائي لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل غير المزودة بالتحكم البشري الناجع في وظائفها الحرجة.

حضرات السيدات والسادة، كما نرى من التحديات المتشعبة في مجال نزع السلاح، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يتخلص من الجمود الذي فرضه على نفسه لمدة ٢٠ عاماً، وأن يفي من جديد بولايته المتمثلة في التوصل إلى معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح. ومن المؤكد أن اللوم في ذلك لا يقع على أعضاء الوفود ولا على هيئة الموظفين في مؤتمر نزع السلاح، الذين لا يتصفون إلا بالامتنياز والتفاني في العمل. ويجب علينا أن نجعل هذه الهيئة الموقرة صالحة للقرن الذي نعيش فيه. ويتعين علينا أن نجد السبل المؤدية إلى استيعاب المساهمات المقدمة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتشارك معهما في حوار حقيقي، وتوسيع عضوية المؤتمر لكي يكون ممثلاً بحق، والكف عن أي تفسير لتوافق الآراء يعرقل صنع القرار على أي نحو.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يوجد في معزل عن غيره، فهو يتأثر بالاتجاهات السائدة خارج نطاقه في مضمار السياسة الدولية. وعلى مدى عدة سنوات الآن، أخذ يتزايد لدى بعض الدول تصور العلاقات فيما بينها من منظور التنافس لا من منظور التعاون. وفي ظل هذا النمط من التفكير، تُفضّل الحلول الانفرادية على الحلول المتعددة الأطراف. وتسعى هذه الدول جاهدة إلى توفير الأمن ضد الدول الأخرى، لا مع الدول الأخرى. وهي تلتزم الحماية عن طريق توجيه كل منها لأسلحتها ضد الأخرى، بدلاً من الاستثمار في العلاقات الودية. ولكننا مضينا قدماً منذ زمن الأيام الخالكة للحرب الباردة. وعالم اليوم المترابط يستلزم حلولاً عالمية وليس مجرد حلول وطنية.

والتعاون وحده، وليس المنافسة العقيمة، هو الذي يحمل بشائر النجاح. والدبلوماسية اليومية تتجاوز بكثير مجرد مواجهة كل منا للآخر بمذكرات الإحاطة بشأن السياسات؛ بل هي في الحقيقة الانخراط في اتصالات مباشرة مع الآخرين والتحدث إليهم، وليس التحدث عن الآخرين، والأسوأ من ذلك التحدث حول المنافذ الإعلامية. ولا يسعني إلا أن أؤكد لكم أن جمهورية النمسا تؤيد نهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية.

أشكركم سيادة الرئيس وحضرات الزملاء الأفاضل على انتباهكم، واسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن شديد إعجابي بكل شخص في هذه القاعة وبكم جميعاً لما تتحلون به من الصبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً صاحبة السعادة. نود أن نشكر الوزيرة على بيانها الهام، ولا سيما على ملاحظاتها الختامية، ونعتقد أن حضورها هنا اليوم أسهم حقاً في تعزيز جودة هذه الجلسة لمؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن ما أسهمت به الوزيرة ينبغي أن يُستوعب في مداولات مؤتمرنا؛ وأرجح أن يُكسب رؤيتنا عمقاً جديداً وأن يفتح أمامنا سبلاً جديدة ينبغي استكشافها. وبصفتي رئيساً لهذا المؤتمر، سأخذ في الحسبان، خلال المشاورات التي أضطلع بمسؤوليتها بشأن وضع برنامج للعمل، ما طرحته الوزيرة من توصيات وآراء، فضلاً عن آراء النمسا، التي هي عضو ذو تأثير كبير في مؤتمر نزع السلاح وصاحب رؤية شديدة الوضوح. صاحبة السعادة، نشكركم على حضوركم، ونتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم المقبلة. والآن سأعلق الجلسة كي أصبح الوزيرة كنايسل إلى خارج قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الزملاء الأفاضل، الآن نستأنف عملنا. أعطي الكلمة للممثل الدائم للأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيادة الرئيس. إنه لشرف لي أن أخطب هذا المؤتمر للمرة الأولى بصفتي الممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين. واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم بتوليكم الرئاسة. وأود أن أؤكد لكم حرص بلدنا على التعاون الكامل معكم في عملكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر صاحبة السعادة وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا على ما تفضلت به من كلمات أبرزت بحق أهمية هذه الهيئة المعنية بنزع السلاح.

السيد الرئيس، يشهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية في مضمار السلام والأمن الدوليين. وكثيراً ما تحدث هذه التغيرات دون توقع، ويستغرق التكيف معها وقتاً طويلاً، مما يوجد شعوراً بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. والسياسة الدولية المعاصرة تواجه تحديات مستمرة. بيد أن المجتمع الدولي ليس بمعزل عن التأثير بهذه التغيرات، على نحو ما نرى حالياً.

وبعض المبادئ المعترف بها عالمياً، مثل مبدأ عدم التدخل بين الدول، بدأت تتعرض للضغط. وتعتقد الأرجنتين أن مبدأ نبذ اللامبالاة بين الدول يضع قيوداً معينة على مبدأ عدم التدخل. وفي هذا السياق، ينجم عن انتهاكات الأمن الدولي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب حدوث رد فعل مناهض لها، مقيّد هو الآخر بمبدأ عدم التدخل المسلح وعدم العدوان.

وخلال أحدث اجتماع لوزراء خارجية السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) وتحالف المحيط الهادئ، تضامنت عدة دول مع الأرجنتين في إدانتها بقوة للاستعمال اللاإنساني للأسلحة الكيميائية في سوريا ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. فاستعمال الأسلحة الكيميائية جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وشهد الاجتماع أيضاً نداءات تدعو إلى التوصل، برعاية الأمم المتحدة، إلى حل سياسي للحالة المعقدة والمشوشة في سوريا. وتعتقد الأرجنتين أنه يتعين التحقيق على النحو الواجب في أحدث اعتداء تم ارتكابه بالأسلحة الكيميائية في دوما. وهي على ثقة بالكفاءة المهنية لأعضاء البعثة التي تم نشرها من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من المخاطر الماثلة هناك. ومن المؤكد أن التقرير الذي سيصدر عن ذلك سيساعد على تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذا الفعل بغية تقديمهم إلى العدالة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكرر تأكيد إدانته بأشد قوة لاستعمال الأسلحة الكيميائية. ومن هذا المنطلق، طبقنا في العام الماضي مبدأ نبذ اللامبالاة في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدة مناسبات على التخلي، على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، عن جميع الأسلحة والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف التسيارية. ومن حسن الطالع أن الأحداث التي جدّت مؤخراً حققت تحسناً جوهرياً في هذا الوضع. وقد رحبت الأرجنتين بكثير من التفاؤل بمؤتمر القمة الرئاسي المعقود مؤخراً بين الرئيس ترامب وكيم جونج - أون. وقد تعهد البلدان بالعمل معاً على بناء سلام دائم ومستقر في شبه الجزيرة الكورية، وأعادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأكيد التزامها بالعمل على نزع السلاح النووي تماماً من شبه الجزيرة الكورية. ويمكن لهذا أن يمهد ويوطد سبل التوصل إلى اتفاقات أكثر طموحاً يمكن التحقق من تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أن الإقدام على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يرسل مزيداً من الدلالات الإيجابية إلى المنطقة وإلى المجتمع الدولي ككل.

السيد الرئيس، إن العمل الذي أنجزه في العام الماضي الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، برئاسة سفير ميانمار، دلّ على أن المناقشة كانت بناءة، وأبرز الحاجة إلى مواصلة النقاش. وأمكن لنا بالتالي إنشاء خمس هيئات فرعية هذا العام لمعالجة البنود المدرجة في جدول أعمالنا. وقد رأينا أيضاً أن النقاش المتعلق ببعض المسائل التي يغطيها مؤتمر نزع السلاح سيتعزز بالنهج ذي الطابع الفني نسبياً الذي تتخذه بعض المنتديات الأخرى، بما فيها أفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبالتحقق النووي.

ومن هذا المنظور، نرى أن هناك إرادة سياسية تهدف إلى مواصلة النقاش والتوصل إلى توافق جديد في الآراء. وسواء كان النقاش أميل إلى الطابع السياسي، كما هو في مؤتمر نزع السلاح، أو أميل إلى الطابع الفني، كما هو في أفرقة الخبراء، فهو في الحالتين ذو أهمية رئيسية وحيوية في إيجاد أرضية مشتركة تيسر البناء عليها. وتوافر الفرصة لمناقشة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح من هذين المنظورين المختلفين بمكّننا من إرساء أساس أفضل لعملنا. وتعتقد الأرجنتين أن الحاجة تدعو إلى إنشاء آلية تتيح للنقاشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح وأفرقة الخبراء الحكوميين أن يكون كل منها مكماً للنقاشات الأخرى ومستفيداً منها.

ولكي يتم التوصل إلى أي اتفاق، يلزم استحضار المنظورات المختلفة إلى ساحة النقاش ثم اعتماد أفضل نهج بناءً يحقق المصالح الأمنية لجميع الدول وللمجتمع الدولي ككل. ونرى أن اعتماد نهج مستدام لمعالجة الأعمال المقبلة أمر حيوي بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح وسيكون خطوة بناءة بدرجة عالية. ومن هذا المنظور، ترى الأرجنتين أن الهدف ينبغي أن يتركز في تحقيق سياق أفضل من سياق العام الماضي، ومن ثمَّ تجنب حالة الشلل التي تُلحق ضرراً كبيراً بمصادقية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نأمل أن تؤدي نتائج المناقشات الجارية في الهيئات الفرعية إلى توطيد الأسس اللازمة لبناء توافق متين في الآراء ييسر على وجه السرعة اعتماد برنامج للعمل. وتتطلع الأرجنتين إلى أن تقوم بدور فعال في دفع عجلة التغيير الإيجابي صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها. ونحن لا نعتقد أن من اللائق أن نكون جزءاً من مؤامرة صمت دولية أياً كان نوعها، بينما تُتخذ في بلدان عديدة قرارات فعلية تقوض مساعيها.

ولهذه الأسباب، سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم بأنه وإن كان صحيحاً أن النزاع كثيراً ما يكون أمراً لا مفر منه، فإن من الصحيح أيضاً أن السلام يظل خياراً قائماً. أشكركم شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، صاحب السعادة، على بيلانكم الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير المغرب.

السيد زنيير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، زملائي الأعزاء، إني أخاطب هذه الهيئة الموقرة للمرة الأولى منذ اعتمادي ممثلاً دائماً للمملكة المغربية في جنيف. ويخالجي السرور لسببين. السبب الأول هو العودة إلى سابق العهد، حيث إني حظيت بشرف ومزية الجلوس في هذه القاعة منذ ٣٠ عاماً مضت، عندما كنت دبلوماسياً شاباً. والسبب الثاني هو أنني أتكلم اليوم في وقت تتولى فيه تونس، وهي دولة زميلة وصديقة، رئاسة مؤتمرنا. واسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أعرب لكم عن أحر التهاني وأفضل التمنيات بنجاح رئاستكم. ويمكنكم أن تعولوا على كامل الدعم من جانب وفدنا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أسلافكم في هذا المنصب، الذين تمكن المؤتمر بفضل مثابرتهم وطاقاتهم الإبداعية من اتخاذ المقررين الواردين في الوثيقتين CD/2119 و CD/2126 بشأن إنشاء الهيئات الفرعية الخمس. ونحن نرحب بهذين المقررين وبالبداية المباشرة بالخير لأعمال هذه الهيئات.

ومع ذلك، لا يسعني إلا أن أتساءل عما إن كنا سنستجيب للنداء الصادر في أيار/مايو الماضي من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد غوتيريش، عندما قدم خطته بشأن نزع السلاح؛ وعلى وجه التحديد، هل سنأخذ إجراءً سياسياً لكسر الجمود القائم في المؤتمر؟ أم أننا، على غرار السنوات السابقة، سنظل نخوض في نقاش متكرر، تتخلله أحياناً شطحات التهويل، وأحياناً أخرى تعبيرات الإحباط إزاء الفرص الضائعة؟ فأما عن المغرب، فإنه لا يقبل أن يستسلم لهذا المصير. ففهم المغرب لمسؤوليته الدولية، بصفته عضواً في المؤتمر، يدفعه إلى المثابرة، جنباً إلى جنب مع جميع أعضاء المؤتمر، على بذل الجهود من أجل تقليل الخلافات إلى أدنى ما يمكن بشأن المسائل التي تعالجها الهيئات الفرعية، والعمل في الوقت نفسه على التوصل إلى برنامج للعمل يتسم بالتوازن والشمول. ويمكنكم التعويل على دعمنا، سيادة الرئيس - بولاية تفاوضية تُكِّن المؤتمر من كسر الجمود الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن

مؤتمر نزع السلاح هو، بموجب قواعده التنظيمية، هيئة تفاوضية، وأن هذا ينبغي أن يتضح على النحو الواجب في برنامج عمله.

السيد الرئيس، في هذا السياق العالمي المضطرب، الذي يتعرض فيه السلام والأمن الدوليان للخطر، يُهاب بالمؤتمر أن يستجيب للتطلعات المشروعة للمجتمع الدولي بصفة عامة ولأعضائه بصفة خاصة. فهذا المؤتمر، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح، مُطالبٌ حالياً، أكثر من أي وقت مضى، بالوفاء بولايته. إن استمرار العديد من الصراعات الإقليمية، وتزايد خطر انتشار الأسلحة النووية، وعسكرة الفضاء الخارجي، وعدم الامتثال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول بموجب صكوك نزع السلاح الأساسية - على نحو ما بدا للأسف، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية - تشكل كلها أخطاراً على عالمنا وتحديات لمؤتمرنا. ولذا فإن المؤتمر، بعد نحو ٤٠ عاماً من إنشائه، يوجد الآن عند نقطة تحول حاسمة في تاريخه. وفي مثل هذا السياق، تكون العودة إلى الأصول الأساسية أمراً شديداً الأهمية؛ بل وبوسعي أن أقول إنه في غاية الأهمية. فيجب علينا أن نركز على فضائل الحوار الجماعي ونهج تعددية الأطراف بأن نؤكد من جديد وعن اقتناع الأهمية المحورية للمؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نسعى إلى تهيئة المؤتمر لمجابهة التحديات الرئيسية الماثلة في هذا القرن كي يمكنه التصدي على الوجه السليم للأخطار الكامنة في بيئة دولية غير مستقرة بقدر ما أنها عاصفة وتندر بمخاطر متعددة، وكذلك لتحديات هذا القرن الجديد الذي يتعرض فيه السلام والأمن الدوليان للخطر. ولا ينبغي أن تكون النقاط المطروحة للمناقشة حصرياً أو تقييدية، بل أن تستند إلى الشواغل المشتركة والمخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتعلقة بالأمن الوطني والأمن الدولي. ومقصدي اليوم، سيادة الرئيس، ليس أن أعرض الجوانب الموضوعية لمواقف بلدنا بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة، بل أن أدعو، على غرار ما فعلت طيلة هذا البيان، إلى التحلي بمزيد من الانفتاح وإلى البحث عن نهج مبتكر يقودنا إلى الاتفاق على سبل ووسائل التصدي للتحديات الأمنية الجديدة في هذا القرن، على نحو ما شددت عليه وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا.

السيد الرئيس، ستظل المملكة المغربية وفيه لتقاليدنا التي تدين بالتوازن والاعتدال والانفتاح والالتزام الثابت بالعمل والإسهام في جميع الجهود التي يُرجَّح أن تعزز السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، يدعو المغرب الدول الأعضاء إلى إبداء مزيد من الإرادة السياسية ومن المرونة، ويناشد فيها شعورها بالمسؤولية بوصفها أعضاء في هذا المؤتمر، لا لكي تشجع هذا الحوار العالمي فحسب، بل لكي تسهم فيه أيضاً مساهمة كبيرة ومباشرة، على أمل أنه لا يمكن أن يؤدي إلا إلى إعادة المؤتمر إلى وضعه الصحيح بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، صاحب السعادة، على بيانكم الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الرئاسة. إننا نرحب بحضوركم هنا وبتعيينكم في هذا المنتدى الهام لنزع السلاح، كما نرحب باستمرار المغرب طرفاً فاعلاً مشاركاً ومفيداً بقدر كبير في ميدان نزع السلاح، ولا سيما في هذا المنتدى.

وأود الآن أن أرحب بحضور السيد مولر بيننا. ونحن نعلم أن جدول أعماله مزدحم جداً، ولكنه حرص على المشاركة في هذه الجلسة، مما يدل بوضوح على اهتمامه بمسائل نزع السلاح. مرحباً بكم دائماً، سعادة المدير العام، ونشكر لكم انضمامكم إلينا. أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، سعادة الممثل الدائم لسري لانكا.

السيد عزيز (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئكم، سعادة السفير دودش، بتوليكم الرئاسة في هذا الوقت البالغ الأهمية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وسيدأب وفد سري لانكا على تقديم الدعم لكم والتعاون معكم بغية التوصل إلى برنامج متوازن وشامل. ويود وفدنا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره لما أبداه الرؤساء السابقون للمؤتمر من شمائل المبادرة والقيادة. وأود أن أشكر صاحبة السعادة وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا على كلماتها الملهمة عن الإمكانيات والقدرات الإبداعية التي تتميز بها الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، على حضوره هنا اليوم.

لقد استمعنا خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه إلى عدد من البيانات بشأن بعض المسائل الموضوعية والإجرائية في مؤتمر نزع السلاح. ومما يؤسف له عدم اطراد التركيز على الخطة المتعلقة بنزع السلاح التي أعلنتها الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ في جنيف. ومن المهم أن يجري التداول بشأنها في المنتديات المختصة، ولا سيما في هذه الهيئة. وفي هذا السياق، نعرب عن عظيم تقديرنا للمبادرة التي اتخذتموها، سيادة الرئيس، لمناقشة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح خلال فترة رئاستكم. ونحن نتطلع بحماس إلى هذه المناقشة.

وقد ظل التقدم بشأن نزع السلاح معطّلاً لأكثر من ٢٠ عاماً، منذ آخر معاهدة اعتمدها مؤتمر نزع السلاح، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، باءت بالفشل جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى اعتماد برنامج للعمل. واتصف أداء هذه الهيئة باستمرار المشاحنات الإجرائية والتشوش الموضوعي، مما أوجد تصوراً لوضع عادي جديد يمتدّ انعدام الفعل. ولم تؤد عناصر اللامساواة المتأصلة في الحوار المتعلق بنزع السلاح النووي إلا إلى ترسيخ الخلافات فيما بين الدول الأعضاء على مدى سنوات طويلة. وهذه الخلفية هي ما يجعلنا نرى أن خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح خطة ملائمة أتت في الوقت المناسب.

وفي سياق إعلان الأمين العام لخطة المتعلقة بنزع السلاح في ٢٤ أيار/مايو، جسّد الأمين العام بوضوح شديد المعضلة الماثلة حالياً أمام البشرية جمعاء. وأشار الأمين العام بإصبع الشجب إلى التحديات المتعددة التي تهدد بالخطر بقاء البشرية، مؤكداً بشدة أننا "نعيش في عصر تحفّهُ الأخطار" وأن "العالم يتحرك إلى الوراء". ونحن متفقون معه تماماً في ذلك. ووصف الأمين العام للعالم بأنه "يتحرك إلى الوراء" يعني أكثر بكثير من مجرد انعكاس المعايير، فالمقصود الرئيسي لهذا الوصف هو الفشل في مضمار نزع السلاح - وليس في مجال نزع السلاح النووي وحده. وقد غطى الأمين العام نطاقاً واسعاً ولكنه أصاب كبد المشكلة، وهو انعدام الأمن نتيجة للافتقار إلى التقدم في مجال نزع السلاح بالمعنى الأوسع لهذه العبارة، بما في ذلك حالات التقصير في تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب المعاهدات ذات الصلة. وما يشكل الزخم الرئيسي

لخطته المتعلقة بنزع السلاح هو هدف الإزالة النهائية للأسلحة بجميع أنواعها، بما فيها أسلحة الدمار الشامل. وعلى غرار ما قلّته سابقاً، وما أُلحتم إليه بحق سيادة الرئيس، ينبغي التفكير بجدية في خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. إن المسائل التي طرحها والملاحظات التي أبدتها فيها الأمين العام ليست جديدة تماماً، ولكن الأسلوب الذي تُسجّت به معاً بغية تركيز الضوء على الخطر الذي نواجهه جمعياً يعزز فائدتها. وقد لا يكون الكل موافقاً على كل شيء في تلك الخطة، ولكن لا يمكن رفضها ككل لأنها تمثل مختلف العناصر التي تشكل نسيج القضية برمته. والشواغل المثارة في الخطة لا يقتصر تأثيرها على الأمن الوطني والأمن العالمي، بل يمتد إلى الأمن البشري تحديداً. ونحن نرى أن وصف الأمين العام لهذه الشواغل بأنها ”لا تتجزأ“ وصف في محله تماماً. وإدراج البعد المتعلق بالأمن البشري في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار يشكل إضافة منشطة لمفهوم الأمن البشري، على النحو المعروف به حتى الآن في المجالات الأخرى المشمولة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، ما هي الرسالة المستخلصة من خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح؟ وكيف ستتحول إلى واقع في السياق العالمي الحالي؟ نحن نتطلع إلى المناقشة التي ستجرونها في ظل رئاستكم لاستطلاع هاتين المسألتين على نحو شامل، ولكن ينبغي ألا نسمح بأن يخبو في غضون ذلك جوهر الرسالة الصادرة عن الأمين العام.

إن استعمال الأسلحة النووية، كما قال كثيرون في الماضي القريب، لا يفصل بيننا وبين حدوثه سوى وقوع ”خطأ بشري واحد“، هذا إذا نحّينا جانباً الإمكانيات الأخرى لاستعمالها بدافع قهري أو متهور. وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المقولات المعتادة التي تطرحها الدول والفهم المتباين لطبيعة تدابير بناء الثقة بنطاقها الممتد من طرف إلى الطرف الآخر - التي يمكن أن نسميها الضمانات الأمنية السلبية - ما زال يعوق حتى الآن السعي الفعال إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ولا يصح أن يظل العمل من أجل نزع السلاح العام والكامل متوقفاً لأطول من ذلك بينما يتكرس انعكاس المعايير ليصبح حقيقة واقعة. والدعوة بأعلى صوت إلى نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية، وإلى نزع السلاح من أجل إنقاذ الأرواح، وإلى نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة، هي الدعوة التي يتعين الاستجابة لها إذا أريد للعالم البقاء كُلاً واحداً. والتنفيذ الناجع والعمل لأهداف التنمية المستدامة يحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى اعتناق هذه الرؤية.

ومن الواضح أن العمل يلزم أن يجري على مستويات متعددة. والدور المقرر لمؤتمر نزع السلاح هو التفاوض بغية التوصل إلى نتائج ينبغي، في رأينا، أن تحمل في جوهرها العزم على كفالة الأمن البشري على النحو المبين في خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. وينبغي أن يبدأ الحوار داخل المناطق وفيما بينها من أجل إقامة آليات لتحديد الأسلحة أو مناطق سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومن ثمّ الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين الدائمين. أما الضمانات الأمنية السلبية فتتطلب تعبيرات غير ملتبسة وغير مشروطة بوصفها جزءاً أصيلاً من هدف الإزالة النهائية للأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إن ترجمة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح بجميع جوانبها إلى أفعال ستتطلب الحشد الفعال للإرادة السياسية التي يحدوها التزام واضح بالمضي قدماً. وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، ينبغي لنا أن نبذل جهوداً متضافرة وحثيثة للتوصل إلى برنامج للعمل عن طريق توافق الآراء.

وقد تحقق الاختبار الأول على صعيد الواقع بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 الذي أُخذ في شباط/فبراير ٢٠١٨. وأدى هذا المقرر، مقترناً بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2126، إلى إنشاء خمس هيئات فرعية مكلفة بمناقشة مختلف جوانب الحوار المتعلق بنزع السلاح وبناء توافق في الآراء بشأنها، طبقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119. ونحن نثني على المنسقين لما أبدوه من المبادرة ولما جرى حتى الآن من مناقشات مركزة في الهيئات الفرعية، ونشجع جميع الوفود على المضى قدماً بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وإذا تأتّى النجاح مبكراً بما فيه الكفاية، فإن هذا قد يفضي بنا إلى التوصل إلى برنامج العمل الذي ظل ممتنعاً علينا لأكثر من عقدين من الزمن. بيد أن المسؤولية الأساسية لهذه الهيئة عن التفاوض على برنامج للعمل لا تزال قائمة.

وبينما نحن مقبلون على الخوض في المحتوى الموضوعي لخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح، يحسن بنا أن نولي اعتباراً لتجنب المقولات المعتادة التي طالما فرقت بيننا. وينبغي أن نسعى إلى جعل المداولات الجارية في إطار هذه الهيئة مرتبطة ومتأثرة بجميع ما يتصل بولايتها من عناصر خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. والمقولات المعتادة غالباً ما تهيمن على المناقشات عندما يأبى جانب ما أن يحيد عن الموقف المتشدد الذي يتخذه، بينما يتوقع من الجانب الآخر أن يقدم تنازلات.

إن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح أمر ملح وهام في آن واحد. واليوم ليس وقتاً للتشاحن على جوانب إجرائية، خصوصاً وأنا أهملنا المضمون لفترة طويلة جداً. والحاجة واضحة حالياً إلى الأخذ بنهج مبتكرة وخلاقة. وخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح يتجلى فيها نهج من هذا القبيل الصالح للمستقبل.

وبينما نحن نهيئ أنفسنا للتكيف مع الطابع العاجل لنداء الأمين العام، نحتاج أيضاً إلى معالجة مسألة ذات أهمية شديدة لدى البلدان النامية. فقد أدى الهمود أو انعدام التقدم في مجال نزع السلاح، طيلة عقدين من الزمن، إلى فقدان جيل من الفنيين والخبراء في مجال نزع السلاح في عديد من البلدان. وزيادة المتاح من فرص التعليم والزمالك في مجال نزع السلاح - وهي مسألة لم يتناولها الأمين العام في إطار خطته بشأن نزع السلاح - أمر لا بد منه وينبغي أن يحظى بما يستحقه من الاهتمام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً، صاحب السعادة، على المساهمة البناءة جداً التي تفضلتم بها، وآمل أن تتوافر لنا الفرصة لإجراء مناقشات ثنائية في إطار المشاورات التي سأقودها بشأن برنامج العمل، الذي تُكَلَّف الرئاسة بتحديدده لكل دورة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة الممثل الدائم لفيت نام، السيد دونغ، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد دونغ (فيت نام) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أعرب عن خالص تهانينا لكم بانتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر وأن أؤكد لكم أيضاً كامل دعمنا لجهودكم وعملكم في منصب الرئيس. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم على كلمتكم، ولأشكر وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا على إطلاعنا على رؤيتها لأهمية الدبلوماسية، وأهمية الأعمال المتعلقة بنزع السلاح، وكذلك أهمية العمل الذي ينهض به مؤتمرنا.

(تكلم بالإنكليزية)

السيد الرئيس، أتشرف بأن أدلي بالبيان التالي باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ بشأن نزع السلاح النووي.

تكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على أن الأولوية العليا لديها ضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استعمالها وانتشارها قائماً.

وتكرر مجموعة الـ ٢١ تأكيد موقفها كما أوردته في بياناتها السابقة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتذكر بالوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح - وبأول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار ١(د-١) لعام ١٩٤٦، الذي اتخذته بالإجماع، ودعت فيه إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

وتذكر بلدان حركة عدم الانحياز التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٢١ بإعلان طهران والوثيقة الختامية اللذين اعتمدتهما حركة عدم الانحياز في عام ٢٠١٢، وبالإعلان والوثيقة الختامية الصادرين عن مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فضلاً عن الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثامن عشر لمنتصف المدة لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في باكو، أذربيجان، في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن ثمة التزاماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. وفي هذا الصدد، تذكر مجموعة الـ ٢١ بتأييدها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٧٢ المتعلق بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها.

وكذلك أعاد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

وترحب مجموعة الـ ٢١ بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي صدر في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هافانا، كوبا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ونص على التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية، وبالإسهام في تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونأمل أن يلي هذا الإعلان صدور إعلانات سياسية أخرى لمناطق سلام في أنحاء العالم الأخرى. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وتضمن التأكيد مجدداً، في جملة أمور، على التزام الجماعة بالمحافظة على السلام والأمن الدولي، والاستقلال السياسي، ونزع السلاح النووي تمهيداً لنزع السلاح العام والكامل والقابل للتحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا

السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتضمن التأكيد مجدداً، في جملة أمور، على التزام الجماعة بتحقيق الحظر والإزالة الكاملين للأسلحة النووية. ويعيد هذا الإعلان تأكيد التزام الجماعة بتوطيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام، ويسلط الضوء على ما تتميز به من أنها أول منطقة على الإطلاق يُعلن خلوها من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب مجموعة الـ ٢١ بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في المكسيك، في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب مجموعة الـ ٢١ أيضاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندايا، والموقعة في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٦. وتهدف هذه المعاهدة، التي بدأ نفاذها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى منع وضع أي أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجربة الأسلحة النووية والتخلص من النفايات المشعة فيها. وقد أنشئت اللجنة الأفريقية للطاقة النووية لغرض كفالة الامتثال للالتزامات القائمة بموجب المعاهدة.

وفي حين أن مجموعة الـ ٢١ تلاحظ الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية تخفيض ترساناتها، فإنها تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء بطء التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتشدد المجموعة على أهمية التنفيذ الفعال لتدابير محددة تفضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي إرادة سياسية عازمة مجدداً على إسراع خطى التقدم في مضمار نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة أن تغتنم جميع الدول كل الفرص المؤدية إلى هذه الغاية.

وترحب مجموعة الـ ٢١ بانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وترحب بنتائجه، وتؤكد من جديد قراري الجمعية العامة ذوي الصلة ٣٤/٧٠ و ٢٥١/٧٢ بشأن المتابعة لذلك الاجتماع. وقد أصاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة عندما ذكر في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥ أن: "اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي أظهر أن هذه المسألة لا تزال تشكل أولوية دولية كبرى وأنها جديرة بالاهتمام على أرفع مستوى". ومن هذا المنطلق، تؤيد المجموعة تمام التأييد أهداف القرار ٣٤/٧٠، وبخاصة ما تضمنه من الدعوة إلى أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح قراراً عاجلاً ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بقرار أن يُعقد في نيويورك، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بالاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُنظم كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، مع تسليط الضوء على الأحداث المقامة في أنحاء العالم احتفالاً

بهذا اليوم، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من التدابير كل عام للاحتفال باليوم الدولي. وفي هذا السياق، تُذكر المجموعة بورقتي العمل المقدمتين منها في الوثيقتين CD/2063 و CD/2067.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أهمية الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وتشير المجموعة إلى تقارير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي كلفته الجمعية العامة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لتحقيق وإدانة عالم خال من الأسلحة النووية، وتأمل أن يساهم في دفع خطى المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

وتخطط مجموعة الـ ٢١ علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، الذي عُقد في نيويورك في الفترتين من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس ومن ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن بالغ قلقها إزاء ما سيقع على الفور وبشكل عشوائي من موت جماعي ودمار شامل من جراء تفجير أي سلاح نووي، وإزاء عواقبه الكارثية الطويلة الأجل التي ستتحقق بصحة الإنسان والبيئة وغيرها من الموارد الاقتصادية الحيوية، مما يعرض للخطر حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أن الوعي الكامل بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الركيزة التي تقوم عليها جميع النهج وكل الجهود وشتى الالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، عن طريق عملية جامعة تضم كل الدول.

وتتفق مجموعة الـ ٢١ مع ما ارتآه الأمين العام السابق للأمم المتحدة من أن هناك تزايداً في فهم العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة المؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوغندا في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، والمكسيك في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بفحوى نتائج المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وكذلك بالتعهدات المعلنة والبيانات الوطنية المقدمة من دول عديدة أثناء مؤتمر فيينا ومنذ اختتامه بهدف تأمين التقدم في مضمار نزع السلاح النووي عن طريق التفاوض على تدابير فعالة وملزمة قانوناً، ولا سيما بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد. وتدعو دول مجموعة الـ ٢١ التي هي أطراف في المعاهدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ تعهداتها القطعي بإنجاز الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، تمهيداً لنزع السلاح النووي، الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير الأسلحة النووية، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة ستسعى حثيثاً إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية المختصة في

سياق الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة بعين الارتياح القرار ذا الصلة الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

وإذ تؤكد مجموعة الـ ٢١ التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها الكامل للشروع في المفاوضات بهدف التوصل إلى برنامج ذي مراحل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة النووية وبشأن تدميرها، تمهيداً لإزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه ضمن إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة الـ ٢١ على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة يجب أن تُطبَّق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمران مترابطان جوهرياً وأن كلاهما يعزز الآخر. وتشدد المجموعة على أن التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بجميع جوانبه أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة مجدداً أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة أمور يكمل بعضها بعضاً وينبغي السير فيها على نحو متزامن، كلما أمكن ذلك، لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عالية. وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه على الرغم من الالتزام المتعهد به من الدول الحائزة للأسلحة النووية وطول أمد مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تتلقى هذه الضمانات الملزمة قانوناً، فإنه لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير مزيداً من القلق أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما برحت تتعرض، ضمناً أو صراحةً، لتهديدات نووية من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، خلافاً لالتزامات هذه الأخيرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق على إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٩/٧٢.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن قلقها إزاء عقائد الدفاع الاستراتيجي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ولدى مجموعة أخرى من الدول تتذرع بمبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن ثمَّ توجد في هذا الصدد حاجة حقيقية وعاجلة إلى حذف دور الأسلحة النووية من العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطر أن تُستعمل هذه الأسلحة في أي وقت، وبغية تيسير عملية إزالتها. وفي هذا السياق، تُذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة ٤١/٧٢ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن تخفيض الخطر النووي، ولأهداف قرار الجمعية العامة ٥٣/٧١ بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ أيضاً على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، إذ أن هذا سيسهم، ضمن جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أنه إذا أُريد لأهداف هذه المعاهدة أن تتحقق تماماً، فيتحتم أن تستمر جميع الدول الموقعة عليها، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، في الالتزام بنزع السلاح النووي.

وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة ٤٨/٧٢ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاثاً من الدول الأطراف، منها دولتان تتحملان مسؤوليات خاصة بوصفهما من الدول الوديدة للمعاهدة والمشاركة في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، عرقلت توافق الآراء بشأن مشروع الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. فهذا من شأنه أن يُضعف الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار ككل. ودول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة تؤكد من جديد أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ لا يزال يشكل الأساس الذي يجب أن يقوم عليه إنشاء هذه المنطقة، وأن قرار عام ١٩٩٥ سيظل سارياً إلى أن يُنفذ تنفيذاً كاملاً. وتعرب هذه الدول أيضاً عن شديد قلقها إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تناشد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تبدي تعاونها وتبذل قصارها بغية كفالة قيام الأطراف الإقليمية في وقت مبكر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وتؤكد من جديد أن مقدمي القرار يجب أن يتخذوا كل التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة عن أبلغ القلق من أن الاستمرار في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، خلافاً للمقرر المتخذ في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض المعاهدة، يُضعف من مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق فيما بين ركائزها الثلاث، نظراً إلى أن تمديد المعاهدة إلى أمد غير مسمى مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، تجدد دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة تأكيدها على الحاجة الملحة إلى أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من الإبطاء وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين أن عدم التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يُضعف نظام عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار صلاحية جميع الالتزامات ذات الصلة بالمتعهد بها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما التعهد القطعي بالتقدم صوب نزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل دون مزيد من التأخير.

وتود مجموعة ال ٢١ أن تؤكد مجدداً حق كل دولة غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية، دون تمييز.

وتكرر مجموعة ال ٢١ تأكيد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في أعمال المؤتمر، وتود في هذا الصدد، أن تُذكر بمضمون الوثائق التالية التي سبق أن قدمتها بهذا الغرض: CD/36/Rev.1 و CD/116 و CD/341 و CD/819 و CD/1388 و CD/1462 و CD/1570 و CD/1571 و CD/1923 و CD/1938 و CD/1959 و CD/1999 و CD/2044 و CD/2063 و CD/2099.

وتحيط مجموعة ال ٢١ علماً بالمناقشات غير الرسمية الموضوعية والتفاعلية التي أُجريت بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ طبقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٤، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ طبقاً للجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٥، على النحو الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، المنشأ بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2090.

وانطلاقاً من الالتزام القوي لمجموعة ال ٢١ بنزع السلاح النووي وبإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تكرر المجموعة المطالبة بالخطوات المحددة التالية:

(أ) إعادة تأكيد الالتزام القطعي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية؛

(ب) حذف دور الأسلحة النووية من العقائد الأمنية؛

(ج) اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لتخفيض الخطر النووي، مثل إلغاء حالة التأهب لاستعمال الأسلحة النووية وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض للتوصل إلى صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛

(هـ) التفاوض في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وبشأن تدمير تلك الأسلحة، تمهيداً لإزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه ضمن إطار زمني محدد.

وختاماً، تُنوّه مجموعة ال ٢١ مع الارتياح بالأحداث التي أقيمت في شتى أنحاء العالم بمناسبة الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وكُرِّست لتعزيز هذا الهدف، بوسائل منها إذكاء وعي الجمهور وثقافته بشأن الخطر المحدق بالبشرية من جراء الأسلحة النووية وبشأن ضرورة إزالتها بالكامل، بغية حشد الجهود الدولية صوب تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى المشاركة كل عام على أرفع مستوى ممكن في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد لمدة يوم واحد للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، كما أنها تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام الجماهيري والأفراد إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال بهذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سعادة السفير، على المساهمة الهامة التي تفضلتم بها. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير وود، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، وأعد بأني لن أستغرق مدة طويلة. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنئكم بتولي منصبكم الجديد وأن أعبر عن دعم حكومتنا لكم في الاضطلاع بمهامكم.

السيد الرئيس، كانت الفترة الممتدة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه فترة محزنة في تاريخ مؤتمر نزع السلاح. فقد كانت الرئاسة السورية لمؤتمر نزع السلاح مهزلة مؤسفة في حق نهج تعددية الأطراف بوجه عام، ولكن بوجه خاص في حق الهيكل المعني بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. فعندما يكون نظام قد استعمل الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه ثم يتولى رئاسة الهيئة التي تم فيها التفاوض على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تُحرّم استعمال هذه الأسلحة، علينا أن نسأل أنفسنا عن الإشارة التي يبعثها ذلك إلى أعداد السوريين التي لا تحصى من ضحايا جرائم ذلك النظام.

وترى الولايات المتحدة أن الرئاسة السورية كانت غير شرعية وأن وفد ذلك البلد يفتقر إلى الأهلية الأخلاقية اللازمة لرئاسة هذه الهيئة. وقد رفضت وفود عديدة غيرنا الاجتماع مع أعضاء وفد ذلك النظام، وعمدت بلدان كثيرة إلى تخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في الاجتماعات والمشاورات، وشكّكت وفود أخرى في صلاحية النظام لأن يكون رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أقول للجهات التي تعتمد إلى تمكين هذا النظام إنكم تفقدون على الجانب الخاطئ من التاريخ، وإن الشعب السوري سيخضعكم أنتم وذلك النظام للمساءلة في نهاية المطاف.

وما حدث باختصار هو أن محاولة النظام تصوير رئاسته على أنها رئاسة عادية باءت بالفشل الذريع. فهذه لم تكن رئاسة عادية إطلاقاً. وفي الواقع إنها كانت أبعد ما تكون عن المعتاد لدرجة أن حملات على وسائل التواصل الاجتماعي أخذت تحض أعضاء مؤتمر نزع السلاح على مقاطعة المؤتمر مدة الأسابيع الأربعة التي تولت فيها سوريا رئاسة الهيئة. وعقب الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح، وبعد أن شهدنا تكرار محاولات تلك الرئاسة تسييس دورها، قررت الولايات المتحدة الابتعاد عن جميع أنشطة مؤتمر نزع السلاح خلال فترة تولي ذلك النظام للرئاسة.

السيد الرئيس، أؤكد لكم أن وفد الولايات المتحدة سيواصل التنديد بسوريا وبمن يُمكّنونها ما دام ذلك النظام مستمراً في استعمال الأسلحة الكيميائية وفي انتهاكاته لاتفاق الضمانات المتعلق به في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع أن من المؤكد أن سوريا ومن يُمكّنونها سيبدعون أن الولايات المتحدة والدول الأخرى المتفقة معها في الرأي "تسمم الأجواء" في مؤتمر نزع السلاح، كما زعم الممثل السوري ذلك خلال الجلسة العامة المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، فإننا سنواصل إدانة ما يرتكبه النظام وقواته من تسميم للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في سوريا.

وتعقيباً على بعض التعليقات التي أدلت بها وزيرة خارجية النمسا الموقرة، وذكرت فيها أن الأسلحة النووية لا توفر الأمن، أود أن أقول إننا لسنا من هذا الرأي. فهذه الأسلحة توفر الأمن بالفعل لعدد من البلدان. وكما قلت مرات عديدة، وقاله آخرون في هذه الهيئة، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تساعد على نزع السلاح على المستوى الحقيقي والعملي ولن تقلل من مخزونات الأسلحة النووية في العالم ولا بمقدار سلاح واحد منها. ولم تؤد معاهدة حظر الأسلحة النووية إلا إلى تفاقم الانقسامات في الأوساط المعنية بنزع السلاح، كما أنها، في رأينا، تُضعف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاماً، سيادة الرئيس، وإيماءً إلى أمر إيجابى نسبياً، أود أن أقدم خلاصة موجزة جداً لمؤتمر القمة المعقود بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في سنغافورة. لقد أسفر مؤتمر القمة عن التوقيع على بيان مشترك أكد فيه الرئيس كيم من جديد التزامه القوي والراسخ بنزع السلاح النووي تماماً من شبه الجزيرة الكورية، والتزم فيه الرئيس ترامب بتوفير ضمانات أمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد حقق الرئيس ترامب هدفه: فقد حصل على التزام من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنزع سلاحها النووي وأقام علاقة عمل جيدة مع الرئيس كيم. وهذه بداية لعملية تحقيق نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وإذا ما أوفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها، فإننا نتطلع إلى إقامة علاقات جديدة في نهاية المطاف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقاً لرغبة شعبي البلدين في التمتع بالسلام والازدهار. ويقر الرئيس ترامب بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها إمكانات كبيرة يمكن أن تتحقق. وهو يدرك أيضاً رغبتها في الأمن، كما أنه على استعداد لضمان أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المجردة من الأسلحة النووية هي أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمتعة بالأمن. وإظهاراً لحسن النية، ستعلق الولايات المتحدة المناورات العسكرية الواسعة النطاق المشتركة مع كوريا الجنوبية ما دامت المفاوضات المثمرة مستمرة. ولا يوجد إطلاقاً أي تغيير لالتزامنا بالدفاع عن كوريا الجنوبية.

وكما قال الرئيس ترامب، فإنه يتطلع إلى اليوم الذي يمكن فيه رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى متابعة المفاوضات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقيادة وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو في أقرب موعد ممكن لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعقود بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً صاحب السعادة. والآن أعطي الكلمة للممثل الدائم للمملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيادة الرئيس. اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم مقاليد دوركم وأن أؤكد لكم دعم وفدنا الكامل لجهودكم.

لدي شيان مختلفان لأقولهما، أحدهما يجب أن أقوله، والآخر أود أن أقوله. ولأبدأ بالشيء الواجب أولاً. في حين أننا نرحب شديد الترحيب بالزيارة التي تفضلت بها وزيرة خارجية النمسا للمؤتمر، فإننا نعارض بالفعل دعوتها للدول أن تنضم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد أيدت المملكة المتحدة، بصفتها دولة من دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، البيان

الذي أصدره حلفاء الناتو في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وأود أن أتلو منه بإيجاز فقط ما يلي: "إننا بوصفنا حلفاء ملتزمين بتعزيز الأمن عن طريق الردع والدفاع ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، لا يمكننا، نحن الدول المتحالفة، أن نؤيد هذه المعاهدة. وبالتالي، لن يكون هناك أي تغيير في الالتزامات القانونية لبلداننا فيما يتعلق بالأسلحة النووية. ومن ثمّ لن نقبل أي مقولة تزعم أن هذه المعاهدة تمثل تطويراً للقانون الدولي العربي أو تسهم فيه على أي نحو كان. ونحن ندعو جميع شركائنا وكل البلدان التي تنظر في أمر تأييد هذه المعاهدة إلى التفكير بجدية في آثارها على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك آثارها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية."

والآن، آتي إلى الجزء الأقل وجوباً. زملائي الأعزاء، يوشك بقائي في جنيف على الانتهاء بعد أن قضيت فيها خمس سنوات، وحانت لحظة توديعي لكم. وفي سياق تفكيري فيما يجب عليّ أن أفعله في المرحلة المقبلة، ليس في المنصب الذي سأشغله بل فيما سأقوم به فعلاً في ذلك الدور، تبين لي بقدر أكبر من الوضوح كم كانت الخدمة في هذا المكان شرفاً عظيماً. نعم تخللتها لحظات محبطة، ولكن هذا لم ينل شيئاً مما تميزت به. ولا أريد أن أحكي الفائزين في حفلات جوائز الأوسكار ولكني أود حقاً أن أقول بعض كلمات الشكر. أود أن أقول شكراً لفريق العاملين خلف الكواليس، والأمانة، وموظفي خدمات المؤتمرات، والمترجمين الشفويين الذين حظوا للمرة الأولى بالحصول مقدماً على جزء على الأقل من نص بياني اليوم. وأود أن أشكركم، أيها الزملاء. وسواء أكنّا صادفنا قضية مشتركة حملناها معاً أم لا، فإنني أدين بالاحترام للروح المهنية التي سادت مشاركتكم. وفي سياق عملي معكم، تعلمت الكثير عن ممارسة المهنة التي نزاولها. وأخيراً ولكن ليس آخراً بأي حال من الأحوال، شكراً لوفد بلدنا. فأنا فخور بما حققناه معاً.

ويفضّل البعض أن يستعمل جلسته الأخيرة قبل المغادرة في قول ما ظل على مر السنين يرى أنه لا يستطيع قوله. أما أنا فلم أستبق شيئاً من هذا القبيل لأقوله الآن. ففي الحدود التي تفرضها الدبلوماسية داومت على قول ما أعتقد أنه اعتقادي له، وعلى وجه الإجمال لم آسف على ذلك. والبعض يستغل جلسته الأخيرة في تقديم بعض لآلئ حكمته. وأنا لن أثقل عليكم بمحاضرة من هذا القبيل، ولكني أود أن أطلع معكم نبذة من الحكمة التي جاد بها شخص آخر، وهي قصيدة كتبها روديارد كيبليغ بعنوان "إذا"، يقول فيها ما يلي:

إذا استطعت أن تظل على صوابك حين يفقد كل من حولك صوابه
ثم يُنحون عليك باللائمة،
وإذا استطعت أن تظل واثقاً بنفسك حين يشك فيك كل الناس،
وبرغم ذلك تُولي اعتباراً لفحوى شكوكهم أيضاً،
وإذا استطعت أن تنتظر دون أن تملّ الانتظار،
أو عندما يُفترى عليك كذباً، تترفع عن الكذب،
أو عندما تطاللك الكراهية، لا تبيع لنفسك أن تكره،
ومع ذلك لا تكتسي بسيماء المُفْرِط في النبل ولا تتكلم كلام المُوْغِل في الحكمة؛
إذا استطعت أن تحلم - دون أن تصبح عبداً لأحلامك،
وإذا استطعت أن تفكر - دون أن تجعل الأفكار منتهى غايتك،
وإذا استطعت عند ملاقة النصر وعند مواجهة النكبة

أن تُعامل هذين العارضين الحاديين على وجه السواء،
 وإذا كنت تتحمل سماع الحق الذي نطقت به
 وقد لوثه ألسنة الأوغاد لينصبوا به فخاخاً للمغفلين،
 أو رؤية الأشياء التي كرسيت حياتك لها تتحطم أمام ناظريك،
 فتتخني لتبنيها من جديد بما لديك من أدوات بالية؛
 إذا استطعت أن تستجمع كل مكاسبك من اللعب
 فتغامر بها معاً في لعبة واحدة،
 وتخسر، فتبدأ من جديد من حيث بدأت
 دون أن تنبس قط بكلمة عن خسارتك،
 وإذا استطعت أن تُرغم قلبك وأعصابك وأطناب بدنك
 على إعانتك بعد أن أبلاههم الزمن،
 فتواصل المسير ولم يتبَقْ فيك شيء
 إلا الإرادة التي تهيب بهم : "الثبات، الثبات!"؛
 إذا كنت تستطيع التحدث مع الجموع وتظل مُتَحَلِّياً بفضائلك،
 والسير مع الملوك - دون أن تفقد خصلة البساطة،
 وإذا لم يكن بمقدور العدو اللدود ولا الصديق المحب أن يؤذي شعورك،
 وإذا كنت تُكَيِّن الاعتبار لكل الناس ولكن دون مبالغة لأحد كائناً من كان،
 وإذا استطعت أن تملأ كل دقيقة قبل إفلاتها منك إلى الأبد
 بستين ثانية من السعي ركضاً في الحياة،
 فلك الأرض بكل ما فيها،
 وفوق ذلك كله، ستصبح رجلاً، يا بُني!

لقد نُظِمت هذه القصيدة منذ أكثر من ١٢٠ عاماً، وهي نتاج زمنها. وأرجو من السيدات في جمعنا هذا ألا يَسْتَأْن من أي تلوّتها. فإني لم أتلها بسبب تركيزها على الذكورة، بل لأنها تصف خصالاً صالحة جداً للدبلوماسية العامل في مضمار الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن ثمّ، زملائي الكرام، اسمحوا لي في الختام أن أهيب بكم ألا تدعوا سوء السلوك من جانب الآخرين أو التنقيب عن القاسم المشترك الأدنى يهبطان بكم عن مستواكم المنشود، بل أن تسعوا إلى التسامي عن ذلك؛ وألا تتحسروا على نتائج ما مضى من المفاوضات، بل أن تركزوا على بناء نواتج الغد؛ وأن تضعوا نصب أعينكم أن خلفاءنا سينتفعون بما نبذله من جهود كما انتفعنا نحن بجهود أسلافنا. وأخيراً، ولكن في المقام الأول، أرجوكم أن تحرصوا على تعظيم استفادتكم بالوقت المتاح لكم، لأني وجدته يفلت بسرعة فائقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، صاحب السعادة، على بيانكم، وأعتقد أن التصفيق الذي استمعنا إليه حالاً يعكس بحق قدر التبجيل الذي يكنّه لكم الحاضرون في هذه القاعة، أعضاء ووفوداً. وأعتقد أنكم، وأنتم تغادرون مؤتمر نزع السلاح الآن، لن تسمعوا سوى الثناء عليكم من شتى الوفود. وعلى الرغم من أنه لم تتح لي فرصة العمل معكم شخصياً، فإني أعلم أنكم أدّيت عملكم بامتياز ومثلتم بلدكم تمثيلاً طيباً، فلکم التهئة على كل ذلك. وإني إذ أخاطبك، صاحب السعادة، مخاطبة الزميل للزميل، أعرب لك عن اعتقادي أننا معشر

الدبلوماسيين ملتزمون جميعاً بتمثيل بلداننا وبالعامل في إطار حوار يتعين أن يراعي مصالح الجميع، مؤمنين بأن هذا هو النهج الصائب لتعزيز تعددية الأطراف؛ أما إذا لم يكن عملنا معاً في إطار من الاحترام وفي سياق يتفهم فيه كل منا وضع الآخر، فلن يكون هناك أي معنى لاجتماعنا هنا بصفتنا دولاً أعضاء. ولا بد لي من القول إنكم، خلال الفترة القصيرة التي تيسر لي فيها رؤيتكم وأنتم تعملون وتمثلون مواقف بلدكم، قد أدبتم أداءً جيداً أود أن أهنئكم عليه. ويسرني، باسم مؤتمر نزع السلاح، بعد إذن جميع الوفود، أن أتمنى لكم كل التوفيق في أعمالكم وأنشطتكم المقبلة. أشكركم، صاحب السعادة، وأتمنى لكم حظاً سعيداً. والآن، أرى أن سفيراً موقراً آخر يرغب في أخذ الكلمة. أعطي الكلمة للممثل الدائم لألمانيا.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا، سيادة الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم كامل التعاون من جانب وفدنا. إن ألمانيا لا تزال ملتزمة، كما هي دائماً، بنهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية والقائم على أساس القيم. ومن هذا المنطلق، نرى أن مؤتمر نزع السلاح يشكل عنصراً محورياً في الهيكل القائم في مضمار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلينا أن نسعى جاهدين إلى جعله، مرة أخرى، المنتدى التفاوضي الفعال بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

لقد أشار متكلمون سابقون بالفعل إلى الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية. واسمحوا لي أن أعرض عليكم موقف بلدنا بهذا الشأن. إننا نأمل أن يكون انعقاد مؤتمر قمة سنغافورة دالاً على بدء عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وهذا هو نوع النهج الدبلوماسي الذي نود أن نراه في مضمار تسوية مسائل نزع السلاح في جميع أنحاء العالم. ويحدونا أمل قوي في أن تحافظ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه الإمكانية عن طريق اتخاذ خطوات فعلية وقابلة للتحقق منها صوب نزع السلاح النووي.

وبما أنني، سيادة الرئيس، بصدد مغادرة الخدمة في السلك الدبلوماسي الألماني، أستأذنكم في الإدلاء ببضع ملاحظات أودّعكم بها. وكما قال صديقي العزيز، سفير المملكة المتحدة، هذه البيانات الوداعية يمكن أن تتحول إلى خطب يسرد فيها الشخص الأشياء التي يزعم أنه حققها خلال فترة ولايته، أو يُذكر فيها مستمعيه بما ينبغي أن يفعلوه بعد رحيله. وأنا سأوفر عليكم عبء هذين الأمرين وسأحاول الإيجاز.

غير أنني أود أنا أيضاً أن أبدأ بمقولة مقتبسة من أحد أعمال شاعر معروف. وترد هذه المقولة في مسرحية "فاوست" ليوهان فولفغانغ فون غوته، وهي تقول ما معناه: "نجا من الإثم كل من سعى جاهداً، وكان مخلصاً في مسعاه". وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، تسنى لي أن أشهد كيف سعينا جميعاً جاهدين إلى أن نجعل مؤتمر نزع السلاح يعمل من جديد. وقد حققنا بعضاً من ذلك. فقد أصبح لدينا جدول زمني للأنشطة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأعقب ذلك إنشاء الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧، وفي هذا العام تمكّننا من إنشاء هيئات فرعية مكلفة بدراسة التدابير الفعالة، بما في ذلك الصكوك القانونية من أجل المفاوضات. وكل ما يلزم لتحقيق تقدم ملموس في هذا المضمار هو أن تتوافر الإرادة السياسية لدينا جميعاً.

واسمحوا لي أن أستطرد إلى ملاحظة أقولها بصفة شخصية. في هذه الأوقات التي تكتنفها الأزمات، يحسن أحياناً أن نتذكر لماذا نشط بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على

الصعيد المتعدد الأطراف. وأعتقد أنه يأتي في مقدمة الأسباب وجود اقتناع على نطاق واسع بالبعد الإنساني لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، سواء فيما يتصل بالأسلحة النووية، أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو، على الجانب التقليدي، فيما يتصل بالألغام المضادة للأفراد، أو الذخائر العنقودية، أو أسلحة تقليدية معينة أخرى، أو منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أو الأسلحة المتفجرة في المناطق الأهلة بالسكان. والسعي إلى جعل الاتجار في الأسلحة مقصوراً على التجارة المشروعة وحدها، ومعالجة العواقب الإنسانية لاستعمال الأسلحة والحد من هذه العواقب بقدر الإمكان، هما لدى كثيرين القوة الدافعة الرئيسية وراء مشاركتهم في مضممار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا، بالنسبة لكثيرين، يترافق جنباً إلى جنب مع البعد المتعلق بالسياسة الأمنية من أبعاد تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأحد المبادئ الأساسية للنهج التعاوني في توفير الأمن هو "بلوغ مستويات أعلى للأمن مع خفض مستويات التسلح". وعند نهاية الحرب الباردة في أوروبا، ظل هذا النموذج قائماً بلا تحديات لوقت طويل، وثبت أنه نموذج ناجح. أما في الوقت الحاضر، فيتعين علينا أن نسعى إلى تنشيطه. فقد شاع أكثر مما ينبغي التماس الميزات النسبية عن طريق تحقيق مكاسب انفرادية أو السعي إلى التفوق. وما يهم في نهاية المطاف - وآمل أن يكون هذا مقنعاً - هو أمن شعوبنا. وهناك عنصر دافع ثالث كثيراً ما يُغفل عنه، هو البعد الاقتصادي والإنمائي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالسلام شرط أساسي للتنمية العالمية المستدامة، وهو في الوقت نفسه يحرر قدراً كبيراً من الموارد فتصبح متاحة لتحقيق هذه التنمية. بيد أنه يبدو، مما يؤسف له جداً، أن هناك توافقاً في الآراء على نطاق واسع مفاده أن البيئة الأمنية الراهنة بما يكتنفها من صعوبة شديدة غير قابلة للأخذ بنهج ابتكارية جديدة ولا لإحراز تقدم ملموس من حيث إبرام اتفاقات جديدة. وكثيراً ما يُستعمل في هذا السياق مصطلح "هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح". وبالفعل هناك أوقات يُطلب فيها إلى المعماريين أن يعمدوا إلى صوغ تصميمات جديدة كبرى. ويبدو أن الأمل ضعيف في أن تنجح في الوقت الحاضر مهام من هذا القبيل أو أن تسفر عن نتائج جوهرية. وربما تكون الفرصة أفضل أمام الخطوات الصغيرة نسبياً. وإذا بقينا مع القياس على الهندسة المعمارية، نقول إننا نعيش في أوقات نحتاج فيها إلى فئة المهندسين المدنيين من أجل توطيد الهياكل، وتقوية العناصر الضعيفة، وتحسين التنفيذ. وبالنظر إلى التحديات الناجمة عن البيئة الأمنية الراهنة، ليست هذه بالمهمة الصغيرة. وقد حدد الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش المهام التي يتعين علينا، بصفتنا المهندسين، أن نضطلع بها. وتتمثل هذه المهام في نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية، ومن أجل إنقاذ الأرواح، ومن أجل الأجيال المقبلة - وهذا تحد في حد ذاته. وعوذاً إلى المقولة المقتبسة من غوته، أقول إنه لكي ننجو من الإثم، يجب علينا أن نواصل السعي جاهدين، مخلصين في مسعانا.

وأخيراً وليس آخراً، حالة الجو بالخارج رائعة: ولذا قمنا أنا وصديقي العزيز السفير رولاند بتنظيم حفل استقبال اليوم بغرض توديعكم. ونحن نرحب ترحيباً قلبياً بتشريفكم جميعاً لهذا الحفل. فيرجى الحضور في الساعة ١٨/٣٠ إلى نادي الصحافة في جنيف (Geneva Press Club La Pastorale).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم صاحب السعادة. ومرة أخرى استمعنا الآن إلى تصفيق يشهد على عظم التقدير للدور الذي اضطلعتم به هنا في مؤتمر نزع السلاح. ومثلما

فعل السفير رولاند، الذي تكلم قبلكم، استشهدتم أنتم أيضاً بشيء من الشعر. ولو عرفت مسبقاً أنكم بصدد اختتام فترتي ولايتكما ومغادرة هذا المؤتمر، لكنت أعددت بنفسي قصيدة لهذه المناسبة، ولكن باللغة العربية، لأننا، كما تعلمون، مجيدون بصفة خاصة في مجال الشعر. وأتذكر أنه بُعيد مجيئي إلى هنا قبل ثلاث سنوات ونصف، كان من أولى المهام التي اضطلعت بها تنظيم حدث جانبي بشأن مسألة الأسلحة البيولوجية، بالاشتراك معكم أنتم وفريقكم، في سياق التعاون بين ألمانيا وتونس. وقد شعرت بتقدير جم لأدائكم المفعم بالنشاط للدور الذي قمتم به ولعمق انخراطكم في ميدان نزع السلاح؛ ونحن نقدر أيضاً الدور القيادي الذي تؤديه ألمانيا في هذا الميدان، إلى جانب ما أنصفتكم به أنتم من الالتزام والدينامية، ولا سيما بصفتكم رئيس الهيئة الفرعية ٤ المعنية بالضمانات الأمنية السلبية، وهو منصب يشهد شغلكم له بمدى تقدير هذا المؤتمر لكم وثقته بكم. وإني أتمنى لكم ولسفير المملكة المتحدة كل التوفيق في أنشطتكم ومساعدكم المقبلة وأزجي إليكما الشكر باسم أعضاء المؤتمر.

لاحظت من قبل أن سعادة سفير الجمهورية العربية السورية يرغب في ممارسة حقه في الرد. الكلمة لكم صاحب السعادة.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال رئاسة تونس للمؤتمر، أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لأدائكم لمهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد أولت الجمهورية العربية السورية على الدوام اهتماماً كبيراً بدور وولاية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، وذلك منذ انضمامها إلى عضويته في عام ١٩٩٦. وكان شرفاً عظيماً لنا أن ساهمت رئاسة سوريا للمؤتمر في عام ١٩٩٨ في ضمان التوافق على واحد من آخر برامج العمل التي أقرها المؤتمر لإعادة إطلاق عمله الموضوعي، وذلك في مقره الوارد في الوثيقة CD/1501.

ويؤسفنا أننا لم نتمكن من تكرار تلك التجربة الناجحة بسبب التعطيل السياسي الذي سعت الولايات المتحدة لفرضه على المؤتمر خلال الأسابيع الماضية. لقد أرادت الولايات المتحدة أن تفرض على المؤتمر تغييراً قسرياً لرئاسته، خلافاً للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، لكنها فشلت في ذلك، واستمرت في ترويج أوهامها خارج قاعة المؤتمر الذي استمر في القيام بعمله بكامل المسؤولية والمهنية. ومع ذلك، فإن هذا السلوك الأمريكي الذي لم يتوقف عن محاولاته لتعطيل أعمال المؤتمر، بما في ذلك في هذه الجلسة اليوم، بل وحتى تعطيل عمل هيئاته الفرعية، يستوجب الوقوف عنده.

وتوضيحاً لحجم التلاعب الذي تمارسه الولايات المتحدة والمعايير المزدوجة التي تلجأ إليها، سأذكر السفير الأمريكي بما ورد على لسانه في هذه القاعة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧؛ سأذكره بجملة واحدة فقط مما قاله نصها كما يلي: "ينبغي ألا يقبل الحاضرون في هذه القاعة المحاولات الرامية إلى تفويض هذا المؤتمر أو عرقلة عمله في إطار السعي لتحقيق مآرب أخرى". وفي ضوء ما سبق، سيادة الرئيس، تشجب بلادي هذا التسييس الذي تقوده الولايات المتحدة واستمرارها في إقحام قضايا من خارج جدول الأعمال الذي اعتمدته المؤتمر في بداية العام الحالي، والشطط في بيانات بعض الدول التي تجاوزت الأعراف والقواعد التي قام عليها المؤتمر ونظامه الداخلي، وترفض بشكل خاص محاولات الولايات المتحدة تنصيب نفسها في موقع القاضي

الذي يمنح نفسه حق إصدار شهادات حسن السلوك إزاء الآخرين، ودور الشرطي الذي يصر على التصرف بشكل أحادي خارج القانون في تنفيذ أحكامه القائمة على الانتقائية الأخلاقية.

ويعلم الجميع في هذه القاعة أن الولايات المتحدة، التي تمنح نفسها الحق في إعطاء الدروس للآخرين حول امتثال الدول للالتزامات التعاهدية، تنتهك تعهداتها بشأن التخلص من الأسلحة النووية، بما فيها تعهداتها بموجب المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك عندما أعادت وضع العقائد النووية في صلب استراتيجيتها الأخيرة للأمن الوطني، وعندما تباهى رئيسها بحجم أضرارهم النووية مهدداً باستعمال تلك الأسلحة. ويعلم الجميع أيضاً أن الولايات المتحدة أعاقَت مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن اعتماد وثيقته الختامية عندما أصرت على التهرب من تنفيذ تعهداتها القانونية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويعلم الجميع أن الولايات المتحدة تستمر في التهرب بذرائع واهية من الوفاء بتعهداتها بالتخلص من ترسانتها الكيميائية، وهي الأكبر في العالم، بعد تجاوزها الأطر الزمنية المحددة، لكنها تستمر في إلقاء المحاضرات عن الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أما فيما يتعلق بالاتهامات الأمريكية حول استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا والحاسبة عليها، فإن الولايات المتحدة بخبرتها التاريخية الواسعة باستعمال الأسلحة الكيميائية خلال حروبها في ستينات وسبعينات القرن الماضي، تعلم قبل غيرها الظروف العسكرية التي يمكن أن تقود إلى استعمال الأسلحة الكيميائية عندما تمتلكها الدول وعندما تكون مستعدة لاستعمالها دون تردد كما فعلت الولايات المتحدة، وهي تعلم الحجم الكبير للخسائر البشرية التي يتسبب فيها استعمال تلك الأسلحة. لذلك فإن الولايات المتحدة، انطلاقاً من هذه التجربة التاريخية، تعلم أن اتهاماتها للحكومة السورية ملفقة، وأن اتهاماتها لا تصمد أمام المنطق، وتدحضها حقائق عدم امتلاك سوريا لأية أسلحة كيميائية، وعدم توافر المقترضات والظروف العسكرية لاستعمالها، وعدم حصول أي حادثة ترقى من حيث عدد الضحايا إلى استعمال هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

وأنا أدعو الولايات المتحدة إلى الكف عن حملاتها السخيفة التي تحولت إلى أسطوانة مملّة ومكشوفة الدوافع والأهداف، وإلى التركيز على جدول أعمال المؤتمر وولايته ودوره، وعندئذ فقط سيرحب الكثيرون في هذه القاعة بعودة المؤتمر إلى عمله من جديد، بعد أن يتخلص من اتخاذه رهينة للمصالح والأجندات السياسية الأمريكية. إن ما ورد في بيان المندوب الأمريكي رداً على بيان وزيرة خارجية النمسا حول الأسلحة النووية، يشير بوضوح إلى الطرف الذي يقف على الجانب الخاطيء من التاريخ. وبما أنني أشير، سيادة الرئيس، إلى بيان وزيرة خارجية النمسا، فإنني أود أن أتطرق إلى ما ورد في بيانها حول الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها مؤخراً بحملة واسعة لعقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والهدف الحقيقي من هذه الدورة الاستثنائية هو الانتقال إلى مرحلة جديدة من التحريض واستغلال ذرائع الاستعمال المزعوم للأسلحة الكيميائية، وذلك من خلال تحويل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلق آلية جديدة من أجل تحديد المسؤولين عن استعمال السلاح الكيميائي، وهي مسألة لا علاقة لها بولاية ودور المدير العام. وللتوضيح، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تم التفاوض عليها في

هذا المنتدى لا تتضمن أي بند يتيح خلق آلية كهذه، وهي، أي الاتفاقية، تشير بوضوح إلى أنه في حال وجود مسائل خطيرة وطارئة، يتعين عرض المعلومات والنتائج الخاصة بهذا النوع من المسائل على مجلس الأمن. لكننا نشهد اليوم محاولة واضحة للتلاعب بالاتفاقية ولتفسير بنودها بطريقة ملتوية ومضللة، تتيح لهذه الدول خلق آلية جديدة تكون تحت سيطرتها وتخرج باستنتاجات طبقاً لرغباتها ومصالحها السياسية، ونشهد كذلك محاولة لتجاوز صلاحيات مجلس الأمن واختصاصاته من خلال منظمة تقنية بحتة مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومحاولة لاستخدامها بطريقة ستقود إلى اختلال عمل آلية من أنجح آليات نزع السلاح ومنع الانتشار. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الزملاء الأعزاء، أود أن أوجه انتباهكم إلى أن الجلسة يجب أن تنتهي في الساعة ١٣/٠٠. ولذا أرجو أن تضعوا هذا الحد الزمني في الحسبان لدى الإدلاء ببياناتكم. والآن أعطي الكلمة لسفير جمهورية كوريا.

السيد لي يانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيادة الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك بتوليكم الرئاسة. وأعتقد أن قيادتكم القديرة ستجعل عمل هذه الهيئة يسير قدماً، عن طريق التخفيف من وطأة فترة الاستقطاب التي شهدتها هذه القاعة. وأؤكد لكم كامل الدعم من جانب وفدنا في مساعيكم الرامية إلى ذلك. والآن أود أن أعرب عن خالص الترحيب بزميلينا الجديدين، سفيرَي الأرجنتين والمغرب، متطلعاً إلى العمل على نحو وثيق معهما. وأود أيضاً أن أقدم لزميلينا المغادرين، السفير رولاند والسفير بيونتينو، بتحية الوداع المشوبة بالحزن لمفارقتهم لنا، متمنياً لهما كل التوفيق في مساعيهم المقبلة.

السيد الرئيس، خلال فترة رئاستكم، ستُنهي جميع الهيئات الفرعية الخمس مناقشاتها الموضوعية، باستثناء جلسة واحدة فقط تعمل فيها كل منها على إعداد تقريرها. وعند التطلع إلى الوراء على مدى الأسابيع الستة الماضية، نرى أن عملية تبادل الآراء العامة والعروض المقدمة من الخبراء في الهيئات الفرعية أفادت كلها فائدة كبيرة في تعميق فهمنا للمسائل الرئيسية. وفي الوقت نفسه، شهدنا خلال ذلك استمرار اتساع الفجوة فيما بين آرائنا وفيما بين الأولويات المتنافسة للبلدان الأعضاء. بيد أنه ينبغي أن يظل نُصب أعيننا أن الحوار فيما بين الوفود هو الأداة القوية العظمى لبناء الثقة والطمأنينة المتبادلتين واللازميتين بالضرورة لتهيئة الظروف السليمة للمفاوضات المقبلة.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي تناولها بالذكر عدد من أعضاء الوفود، وأيضاً وزيرة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا، يود وفدي أن يشكر ممثل الولايات المتحدة على ما عرضه علينا من معلومات ومن تقييم لمؤتمر القمة التاريخي الأول من نوعه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي عقد في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام، وأبرز للعيان أهمية الحوار. ونحن نهنئ ونرحب بنجاح مؤتمر القمة، الذي أعلن فيه الزعيمان التزاماً واضحاً بالعمل على نزع السلاح النووي تماماً من شبه الجزيرة الكورية، وإقامة علاقات جديدة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبناء نظام قوامه السلام الدائم والمستقر في المنطقة.

وقد ذكر رئيس جمهوريتنا أن مؤتمر القمة ليس فقط انتصاراً للولايات المتحدة أو لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ولكنه أيضاً إنجاز لكل المجتمع الدولي المحب للسلام. ونحن، بناء على

البيان المشترك لمؤتمر القمة، نأمل بصدق أن يكون ذلك مفتتحاً لفصل تاريخي جديد للسلام والتعاون، ينبذ وراءه أوقات الماضي الحالكة بما سادها من الحرب والمواجهة. والأمر الضروري حتماً الآن هو القيام على وجه السرعة والتمام بتحويل الالتزامات المتعهد بها في البيان المشترك إلى إجراءات فعلية، ولا سيما عن طريق متابعة المفاوضات بين واشنطن وبيونغ يانغ. ونحن ما زلنا في بداية مسيرتنا الطويلة، وكلنا نعلم أن الطريق أمامنا سيكون حافلاً بالتحديات والعقبات. بيد أننا على ثقة من أن إقدامنا معاً على شحذ إرادتنا الجماعية وتغليب حكمتنا المشتركة سيمكّننا من تذليل هذه التحديات والعقبات ومن الوصول في نهاية المطاف إلى غايتنا، ألا وهي شبه الجزيرة الكورية الخالية من السلاح النووي والمتمتعة بالسلام والازدهار. ونحن، في هذه المسيرة، سنعمل على نحو وثيق مع البلدان المجاورة لنا ومع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة. ونود أن نلتمس من جميع الوفود الحاضرة في هذه القاعة أن تداوم بقوة على بذل الدعم والتشجيع لجهودنا الرامية إلى صنع تاريخ جديد.

وختاماً، سيادة الرئيس، يحدوني أمل صادق في أن التقدم في مضمار نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية يمكن أن يعطي بدوره زخماً جديداً يسهم في تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وفي إنجازه لولايته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر. أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لليابان.

السيد أونو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من جانب وفدنا طيلة فترة ولايتكم. وأود أن أعرب عن امتناننا لسعادة الوزيرة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا لحرصها على المجيء إلى هذه الهيئة الموقرة ومخاطبتها. وأود أيضاً، باسم البعثة اليابانية، أن أزجي الشكر إلى السفير رولاند والسفير بيونتينو على دعمهما المخلص لنا طيلة فترة مديدة.

السيد الرئيس، في شباط/فبراير من هذا العام، وخلال الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح، أعرب نائب وزير خارجية اليابان، السيد مانابو هوري، عن الترحيب بإنشاء الهيئات الفرعية الخمس. وبالإضافة إلى ذلك، طرح ثلاثة شعارات رئيسية، هي: جدول أعمال أكثر "تركيزاً"، ونهج أكثر اتصافاً بـ "الطابع الرسمي"، وموقف أكثر "مرونة". ولذا أأمل أن تؤدي المناقشات والمداولات الموضوعية في هذه الهيئات الفرعية إلى اعتماد برنامج للعمل. وقد بلغت اجتماعات الهيئات الفرعية نقطة المنتصف بالفعل، وتشجعت أنا شخصياً بما رأيته بالأمس من نشاط كبير في المناقشة التفاعلية الجارية في الهيئة الفرعية ١. وهذه المناقشات ستعتبرها اليابان ناجحة إذا أثمرت قيمة مضافة يمكن أن تعزز ما أنجزه الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في العام الماضي. واليابان عازمة على مواصلة الإسهام في المناقشات، واضعة نصب عينيها الشعارات الرئيسية الثلاثة السالفة الذكر.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، هناك أهمية كبيرة لإعراب الرئيس كيم جونج - أون مجدداً عن نواياه بشأن نزع السلاح النووي تماماً من شبه الجزيرة الكورية وإصداره وعداً واضحاً بإنجاز ذلك في وثيقة مكتوبة. ومن الضروري بطبيعة الحال كفاية أن تفضي نتائج مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية إلى إجراءات فعلية من جانب

كوريا الشمالية. وسنواصل المشاركة في التنسيق الوثيق والشامل مع الولايات المتحدة، وكذلك مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أعطي الكلمة لممثل الصين، ويليهِ ممثل البرازيل.

السيد لي تشونجي (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم بتوليكم رئاسة المؤتمر. وإني على ثقة بأن خبرتكم الثرية في حقل الدبلوماسية ستقود أعمال المؤتمر إلى إنجازات جديدة. وسببذل الوفد الصيني كامل الدعم لكم في عملكم. وأود أيضاً أن أعثنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرؤساء الأربعة السابقين لكم في هذا المنصب، بمن فيهم السفير آلا من الجمهورية العربية السورية، على ما بذلوه من جهود إيجابية للمضي قدماً بأعمال المؤتمر. وعلاوة على ذلك، نرحب بالسفيرين الجديدين من الأرجنتين والمغرب بمناسبة تولي كل منهما لمهام منصبه، ونقدم تحية الوداع لسفيري ألمانيا والمملكة المتحدة المغادرين للمؤتمر.

السيد الرئيس، عقب الجزء الثاني من دورة المؤتمر لهذا العام، بدأت الهيئات الفرعية الخمس المنشأة حديثاً مزاولة عملها رسمياً، بأنشطة لتبادل للآراء على نحو صريح ومتعمق بشأن مسائل ذات أهمية لدى جميع الأطراف، ويتجلى في أنشطتها حالياً زخم جيد. وأنا على ثقة من أنه بفضل الجهود المشتركة التي يبذلها رؤساء المؤتمر ومنسقو الهيئات الفرعية وجميع الأطراف المعنية، سيتحقق مزيد من التقدم في المناقشات الجارية في إطار الهيئات الفرعية، وسيتم التوصل في نهاية المطاف إلى تقرير يعكس صورة موضوعية لتلك المناقشات ويحظى بالقبول عموماً من جميع الأطراف. وستواصل الصين بذل جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً. لدي على قائمة المتكلمين البرازيل وأستراليا، ثم سنستمع إلى الولايات المتحدة الأمريكية ممارسةً لحقها في الرد، ثم فرنسا وآخر متكلم، وهو وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأقترح أن تُختتم به هذه القائمة. وإذا كانت أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة، فيمكن أن تفعل ذلك في الجلسة التالية. إذن، بعد إذنكم، سننهي قائمة المتكلمين بذلك المتكلم، في الساعة ١٣/٠٠.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، ما دامت هناك ممارسة لحق الرد على بياننا، فإنني أحتفظ لنفسي بممارسة حق الرد مرة أخرى.

الرئيس: أتفهم هذا الموقف، ولكن يجب أن نصل إلى إنهاء هذه الجلسة. لست أدري كيف يتم العمل. لا أعتقد أن هناك قواعد معينة بشأن أخذ الكلمة وإنهاء الجلسة وإنهاء الحق في الرد لكل الدول، وهو حق مشروع بطبيعة الحال، لكن يجب أن ننهي الجلسة على الساعة الواحدة. أنا مستعد أن أواصل متى كنتم مستعدين للمواصلة، ولست أدري، لا أعتقد أن المترجمين الفوريين سيواصلون بعد الساعة الواحدة، إذا تجاوزنا هذا الحد من الوقت بعد الساعة الواحدة. أنا مستعد أن أواصل بعد ذلك، ولكن أخشى ألا نجد مترجمين فوريين بعد هذا الحد من الوقت، ولست أدري ما هو موقف الوفود الأخرى في هذا الشأن. شكراً للمترجمين الفوريين، يقولون إنهم مستعدون لإضافة ١٠ دقائق بعد الساعة الواحدة، فشكراً جزيلاً لهم. إذن سننهي الجلسة عند الساعة الواحدة وعشر دقائق في كل الحالات. سعادة سفير البرازيل، لكم الكلمة.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيادة الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم باسم وفدنا كامل التعاون معكم والدعم لكم.

وأود أيضاً أن أرحب بانضمام الممثلين الدائمين للأرجنتين والمغرب إلينا، وأن أؤكد لهما تعاون البرازيل واستعدادها للعمل جنباً إلى جنب مع فريقيهما من أجل ما أعتقد أنه الهدف المشترك لنا جميعاً، وهو أن نجعل من مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى محفلاً قيماً للمناقشات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

وأود أن أشكر وزيرة خارجية النمسا على تكريسها حصة من جدول مشاغلها المزدهم لثقلنا على مواقف النمسا وآرائها بشأن أهم تحديات عصرنا في مضمار نزع السلاح. وبوصفنا عضواً مشاركاً مع النمسا في المجموعة الأساسية من البلدان التي احتشدت معاً لتسلط الضوء على العواقب الكارثية الناجمة عن أي استعمال للأسلحة النووية أو أي تهديد باستعمالها، بل والناجمة عن مجرد وجودها، فإننا مؤيدون تماماً للآراء التي عرضتها الوزيرة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك نهج وصفها وتقييمها للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ولمدى أهمية هذه المعاهدة.

وختاماً، أود أن أقول إن التحاقني في جنيف بكوكبة أعضاء الوفود المعنية بشؤون نزع السلاح لم يحدث إلا مؤخراً، ومن ثم لم أشهد معظم الفترة التي قضاها في جنيف السفيران رولاند وبيونتينو ممثلين لبلديهما في هذه الهيئة الموقرة، ولكنني قضيت خلالها ما يكفي من الوقت لأن أقدّر بالغ التقدير عمق ما يتمتعان به من الخبرات والمعارف والقدرات وكذلك طبيعتهما الودودة. وإني لأتمنى للسفيرين رولاند وبيونتينو ولأستريتهما كل التوفيق في مساراتهم الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً. أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، وأهنئكم بتوليكم منصب رئيس المؤتمر، وأعرب لكم عن تطلعي إلى العمل معكم.

إن أستراليا ترحب بنتائج مؤتمر القمة التاريخي المعقود بين رئيس الولايات المتحدة ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونج - أون في ١٢ حزيران/يونيه. ويؤكد إعلان سنغافورة من جديد رسمياً التزام كوريا الشمالية بالتجرد التام من السلاح النووي، المتعهد به في إعلان بانغونجوم لتحقيق السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. والخطوة التي خطاها الزعيمان المجتمعان في مؤتمر القمة هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نتطلع إلى استمرار الحوار والدبلوماسية من أجل تحقيق تلك الأهداف. ويجب الآن أن تتخذ كوريا الشمالية خطوات فعلية وقابلة للتحقق منها تنفيذاً لالتزاماتها. وهي ما زالت ملزمة بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحظر برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. وستواصل أستراليا العمل على نحو وثيق مع شركائها من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة لدعم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيد الرئيس، أود أيضاً أن أختتم كلمتي بفقرة شخصية جداً فأقدم بالشكر إلى السفير رولاند والسفير بيونتينو على ما أنجزاه خلال خدمتهما، وأن أضيف إلى ذلك نقطتين موجزتين جداً. كثيراً ما تكلمت في هذه القاعة عن قيمة توفير الإرشاد وإتاحة الخبرات من

جانبا للزملاء الذين لم يقضوا في هذا المؤتمر من الوقت قدر ما أمضيته نحن فيه؛ وأعتقد أن هذين السفيرين يجسدان حقاً هذه القيمة. ويمكن أن أصفهما أيضاً بألقاب "رثاعان" في جماعتنا هذه. فقد تطوعا للعمل في مناصب متعددة، وأنجزا دائماً حصتهما من العمل، ودأبا على بذل خبرتهما وعلى المشاركة على نحو تفاعلي. وأعتقد أننا يمكن أن نتعلم الكثير من المثال الذي جسّداه لنا. ولذا أود أن أتقدم إليهما بخالص الشكر على كل ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم على بيانكم وعلى كلماتكم الطيبة الموجهة إلى زميلينا المغادرين للمؤتمر.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي طلب ممارسة حق الرد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. قبل أن أمارس حق الرد، أود أن أقول بضع كلمات عن زميلينا المغادرين. السفير بيوتينو كان دائماً زميلاً جليلاً بالنسبة لوفدنا؛ وهو صديق عظيم وسنفتقده كثيراً. أما زميلي السفير رولاند من المملكة المتحدة، فأود أن أقول له إن العمل معه هنا على هذا النحو الوثيق، بروح مستمدة من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كان حقاً مصدراً للسرور ومدعاة للشرف. وأعتقد أنه قامت بيننا شراكة خاصة جداً، وأنه سيُفتقد هنا بشدة، وهذا أمر أظنه يحظى بموافقة كل الحاضرين في هذه القاعة. وأنا واثق من أن مسارنا سيتقابلان مرة أخرى، ولكنني أريده أن يعرف أن له هنا صديق حميم هو السفير وود.

وعوداً إلى حقي في الرد، سيادة الرئيس، سأتوخى في ممارسته الإيجاز. سوريا قالت إنها نجحت في رئاستها. ولست متأكداً فيم نجحت. فهذا بلد منبوذ دولياً، وبلا مصداقية، وانتهاك مراراً اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإذا كانت فترة رئاسته شهدت أي محاولات لتسييس عمل مؤتمر نزع السلاح، فإن تلك الرئاسة هي من ارتكب هذه المحاولات. أما الاتهامات بحدوث مخالفات للنظام الداخلي فليست سوى اتهامات سخيفة. وهناك أفعال خطيرة أدت إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر الدول الأطراف جارية حالياً في لاهاي. فقد انتهكت سوريا قرارات متعددة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. واستعمالها للأسلحة الكيميائية ضد شعبها ذاته أمر لا شك فيه. وكما قلت من قبل، فإن هذا النظام سيخضع للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها ضد شعبه، ولن أتوقف عن التنبيه إلى جرائم النظام وانتهاكاته لاتفاقية الأسلحة الكيميائية - التي تم التفاوض عليها في إطار هذه الهيئة الموقرة. واسمحوا لي أن أنهي ممارسة حقي في الرد عند هذا الحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً. أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيادة الرئيس. اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن مدى سرور فرنسا برؤية تونس ترأس جلستنا. ونحن على اقتناع بأنه، في ظل سلطتكم الرئاسية وبفضل خبرتكم، سيتمكن هذا المؤتمر في نهاية المطاف من استئناف الحوار الهادئ والبناء. وبإمكانكم في جميع الأحوال أن تعولوا على دعم فرنسا الكامل لجهودكم. وأود أيضاً أن أرحب بالسفيرين الجديدين اللذين انضموا إلينا، سفير الأرجنتين وسفير المغرب، وأن أؤكد لهما أيضاً باسم فرنسا كامل الدعم لهما والتعاون معهما في أداء مهامهما.

السيد الرئيس، أود أن أرد على ما استمعنا إليه في بداية هذه الجلسة من الدعوة إلى الانضمام كطرف إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أوضح أن السعي إلى حظر الأسلحة النووية عن طريق معاهدة ليست ملزمة لأي دولة من الدول الحائزة بالفعل لأسلحة نووية لن يكون ناجعاً. فهذا لن يؤدي إلى تخفيض الترسانات النووية، ولن يعزز أمن أي دولة، ولن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. بل إن هذه المبادرة يمكن أن تؤدي إلى عكس المقصود بها وأن تخلق انقسامات وخلافات في وقت تشتد فيه الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الأخذ بنهج موحد إزاء مخاطر الانتشار والمخاطر الأمنية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تتعارض مع الإطار الراهن لعدم الانتشار ونزع السلاح، وتنطوي على خطر إضعاف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ما برحت تشكل المحور الرئيسي للجهود العالمية في مضمار عدم الانتشار ونزع السلاح على مدار زهاء ٥٠ عاماً، مقترنةً بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يدعمها. ولكل هذه الأسباب، لا تعتزم فرنسا الانضمام إلى هذا الصك. ونعلن أننا لسنا ملزمين بهذه المعاهدة ولا مقيدين بأي التزامات جديدة مترتبة عليها.

وختاماً، سيادة الرئيس، أود أن أعرب عن تأييدي لشتي البيانات المدلى بها بمناسبة مغادرة سفير ألمانيا والمملكة المتحدة. ففرنسا مقبلة اليوم على افتقاد اثنين من أوثق شركائها، هما مثلاً بلدين لدينا معهما علاقات وثيقة جداً، ولكننا سنتفقد بمغادرتهما أيضاً زميلين ممتازين. وقد عبرت زميلتنا ممثلة أستراليا عما أريد أن أقوله تعبيراً أبلغ بكثير. فخلال هذه السنوات الطوال، ظللنا نستفيد من الخبرة البالغة الروعة والاقتدار المهني الفائق اللذين تميز بهما السفير بيونتينو والسفير رولاند. وأود أن أؤكد أيضاً على أن العمل معهما على المستوى الشخصي كان باعثاً لكثير من السرور. وبطبيعة الحال، أود أن أعرب لكل منهما ولأسرته عن تمنياتي لهم بالسعادة وبكل الخير في مستقبل حياتهم الشخصية وحياتهم المهنية. شكراً، سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيادة الرئيس. أود أن أبدأ بتهنئتك بتوليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وسيسدل وفدنا كامل دعمه لكم وتعاونه معكم طيلة فترة رئاستكم.

ونظراً إلى أن بعض البلدان، بما فيها النمسا والأرجنتين وأستراليا، تناولت بلدنا بالذكر في بياناتها - ولدي شكوك قوية جداً إزاء نواياها الحقيقية أو دوافعها السياسية التي تجعلها لا تستهدف بالنقد إلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطالبةً إياها باتخاذ إجراءات فعلية في وقت نشهد فيه علامات إيجابية حقاً، حيث تم التوقيع على وثيقتين تاريخيتين بشأن إحلال السلام والاستقرار ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية - أود أن أرد بسرعة على تعليقات تلك البلدان بقراءة فقرات محددة من هذين الاتفاقين.

في إعلان بانغونجوم، الموقع في ٢٧ نيسان/أبريل، ورد ما يلي: "أكد الشمال والجنوب الهدف المشترك المتمثل في تحقيق خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، عن طريق نزع السلاح النووي منها تماماً". وفي البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، الموقع في مؤتمر قمة سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه، ورد ما يلي: "تأكيداً من جديد

لإعلان بانغونجوم الموقع في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل على نزع السلاح النووي تماماً من شبه الجزيرة الكورية". وإلى جانب مؤتمر القمة المعقود في بانغونجوم بين الشمال والجنوب، كان مؤتمر القمة المعقود في سنغافورة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، حدثاً محورياً ذا أهمية كبيرة في سياق تعزيز الاتجاه الراهن نحو تحقيق السلام والازدهار والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة التزاماً تاماً بإحلال السلام وترسيخ الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي ستبذل كل ما في الوسع من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة هذين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصاراه للتشجيع على إسراع خطى التطورات الإيجابية الحالية في شبه الجزيرة الكورية والإسهام في ذلك. وأي تخمين طائش بشأن التوقعات المحتملة للاتفاقات يكون من شأنه توهين الجهود التي تبذلها الدول الأطراف المعنية، أو أي محاولة لفرض إدانة دولية أو ضغط دولي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أمر غير مقبول. أما الوفود التي ذكرت في بياناتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فأود أن أنصحها بزيارة الموقع الشبكي الإخباري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبالقراءة المتأنية للنص الكامل لكل من إعلان بانغونجوم والبيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الصادر بشأن التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وحيث إن اليابان ليست من البلدان الموقعة على أي من هاتين الوثيقتين، فإن من المستصوب لها أن تمتنع عن دس أنفها في شؤون غيرها.

الرئيس: الآن أعطي الكلمة لسعادة سفير الجمهورية العربية السورية لممارسة حقه في الرد.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيادة الرئيس. أنا بدوري سأتوخى الإيجاز. الواقع إنني عندما استمعت إلى بيان المندوب الأمريكي تذكرت فرانس كافكا الذي تساءل يوماً عن أولئك الذين يتعاملون مع الأشياء بمنطق الضرورات السياسية لا بمنطق الحقائق، ووَصَفَهم بأنهم احترَفوا التضليل وحولوه إلى مبدأ عالمي. وأقول للسفير الأمريكي إن مَنْ نقل إليه المعلومات من داخل هذه القاعة إلى حيث كان خارجها حول ممارستنا للتسييس قد خدعه وضلله. أما حديثه عن النظام الداخلي والالتزام به، فأنا لست متأكداً مما إن كنا نقرأ من نظام داخلي واحد في هذا المؤتمر. ربما علينا أن نناقش هذه المسألة في إحدى الجلسات القادمة.

وختاماً، سيادة الرئيس، اتفاقية الأسلحة الكيميائية نوقشت وتم التفاوض عليها في هذا المؤتمر، لكن هذه الاتفاقية أنشأت منظمة معنية بمتابعة تنفيذها، وأنا أعتقد أن المكان الأمثل للالتزامات التي يروجها السفير الأمريكي هو تلك المنظمة وليس هذا المؤتمر. أشكركم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الزملاء الأعزاء، كما ذكرت في بداية هذه الجلسة، سأدعو الوفود في جلستنا التالية إلى المشاركة في مناقشة بشأن الخطة المعنونة "خطة لنزع السلاح" التي عرضها الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف في ٢٤ أيار/مايو، بما في ذلك الفرص التي تتيحها هذه الخطة لمؤتمر نزع السلاح.

ومن أجل إعطاء الوفود الوقت الكافي للتحضير لذلك، أقترح أن نعقد جلستنا العامة التالية فقط يوم الثلاثاء ٧ آب/أغسطس، وتأجيل الجلسة المقرر عقدها في ٣١ تموز/يوليه إلى موعد لاحق، هو ٩ آب/أغسطس. وهذا ليس إلغاء لجلسة ٣١ تموز/يوليه، بل هو تأجيل لها،

كما أشرت، لإعطاء الوفود الوقت الكافي للتفكير ولإعداد تعليقاتها على تقرير الأمين العام بشأن الخطة المتعلقة بنزع السلاح، وإن كانت الهيئات الفرعية ستواصل عملها. وستساعد مناقشاتنا على إثراء النقاش وسنستطلع خلالها منظورات جديدة للاستفادة من الزخم الحالي في مؤتمر نزع السلاح، وأنا، بطبيعة الحال، أعوّل كثيراً على تعاونكم بشأن هذه المسألة. هل يناسبكم ذلك؟

لا أرى أي اعتراض. إذن سنعمل وفقاً لما أسلفت. والآن أعطي الكلمة لأمانة المؤتمر لعرض بعض الإشعارات.

السيدة ميركوغليانو (أمين مؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلمت بالإنكليزية): أردت فقط أن أذكركم بالجلسات المقبلة للهيئات الفرعية لهذا الأسبوع. ونظراً إلى ضيق الوقت، فإنني أدعوكم جميعاً إلى مراجعة الموقع الشبكي وإلى متابعتنا على موقع تويتر حيث إننا نصدر تغريدة بشأن كل جلسة، ونداوم على إرسال رسائل تذكيرية بالبريد الإلكتروني إلى البعثات. وسنلتقي هنا معكم، أو على الأقل مع معظم حضراتكم، الساعة ١٥/٠٠ لحضور الجلسة الثانية للهيئة الفرعية ١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نختتم عملنا لهذا الصباح، وكذا أعمال الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨. أشكركم على مساهماتكم، وأشكر أيضاً المترجمين الشفويين، وأراكم بخير في الجلسة التالية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.